المقاطعة الأكاديمية العالمية للكيان الصهيوني:
النقاش العربي يَحْتدم!

أثار مقالٌ نشرتْه كيرستن شايد، عضْو هيئة تحرير الآداب وحملة مقاطعة داعمي «إسرائيل»/لبنان، في نشرة قاطعوا الصادرة عن الحملة، ردود أفعال كثيرة. فقد قامت جريدةُ النهار اللبنانية بإعادة نشره، فردّ عليه الباحثُ الأميركي والتر آرمبرست الذي ذكرته شايد في مقالها. ثم عمد الباحثان اللبنانيان عمر نشّابة وراي جريْديني إلى نشر مقالَيْن آخريْن في جريدة النهار في الموضوع نفسه. وبعدها رد آرمبرست من جديد على شايد، وكتبت الباحثة منى فيّاض مقالاً هي الأخرى. فردّ عليها، وعلى آرمبرست، عالمُ الاجتماع الفلسطيني زهير صباغ، قبل أن تعود شايد فتردّ على آرمبرست أخيرًا. والآداب تعيد نشر هذه المقالات (وبعضُها سقطتْ هوامشه أو بعض حُمله من جريدة النهار) تعميمًا للفائدة، وتمهيدًا لعددٍ كاملٍ تخصّصه المجلةُ للمقاطعة الشعبية للعدو الصهيوني وداعميه في ربيع ٢٠٠٥.

الآداب

١ ـ المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني

كيرستن شايد*

في ٢٠٠٢/٤/٦، وَقَّعَ ١٢٠ أكاديميًا وباحثًا على رسالةٍ مفتوحةٍ نُشرتْ في جريدة **الغارديان** البريطانية، يُطالبون فيها الاتحادَ الأوروبي بوقف تمويله للعقود والهبات الأكاديمية الإسرائيلية وكان ذلك الاتحاد قد وقَّعَ عام ١٩٩٥ اتفاقَ شراكة مع «إسرائيل» يُتيح لهذه الأخيرة مساعداتٍ اقتصاديةً وتنازلاتٍ تجاريةً بهدف تنمية الأبحاث والبنى التحتية الإسرائيلية، لكنّ المادة الثانية نصّت على أنّ الشراكة ستتوقّف على احترام إسرائيل لحقوق الإنسان ولمبادئ الديموقراطية. ومن هنا شَرَح الموقّعون أنّ مطالبتهم تلك كانت ملاذَهم الأخيرَ بعد أن برهنت الدولةُ العبريةُ على تجاهلها لكلّ الإدانات العالمية بسبب انتهاكاتها الفاضحة لحقوق الشعب الفلسطيني، وبعد أن رفضت الولاياتُ المتحدة (حليفُها الأعظم) إجبارَها على احترام تلك الحقوق. وفي ٢٠٠٢/٤/١٠، تبنّى الاتحاد الأوروبي قرارًا بوقف دعم «إسرائيل» ماليًا بسبب انتهاكها للمادة الثانية.[١] صحيح أنّ هذا القرار لم يُنفَّذ عمليًا، غير أنّه أدّى إلى تطوّر المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني. ولأنّنا في نشرة **قاطعوا** نؤْمن بأنّ المقاطعة العربية للعدو الصهيوني تزداد فعاليةً حين تكون جزءًا من حركة مقاطعة عالميةٍ متعدِّدة الجوانب، فإنّنا نكرِّس هنا مقالاً تعريفيًا بالمقاطعة الأكاديمية العالمية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية

بحلول تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٢ كانت رسالة **الغارديان** قد جَمَعَتْ حوالى ٦٠٠ موقِّع إضافي،[٢] وأثْمرتْ أفعالاً مؤيِّدةً لها في بعض أنحاء العالم. فقد نُشرتْ رسالةٌ شبيهةٌ في فرنسا كَتَبَها أكاديميون، وحَظيتْ بألف توقيع [٣] كما شَهدت النمسا وإيطاليا والنروج مبادراتٍ مثيلةً قام بها الأكاديميون هناك.[٤] هذا وقام بعضُ الأفراد بنزع الرابط الإلكتروني (link) مع المؤسسات الإسرائيلية من موقعهم الإلكتروني،[٥] وعَمَدَ آخرون إلى رفض نشر أبحاثٍ كَتَبَها إسرائيليون،[٦] بل طَرَدتْ دوريّةٌ تُشْرف عليها منى بايْكِر أكاديميّيْن إسرائيليّيْن من هيئة تحريرها.[٧] كما اتُّخذتْ أيضًا بعضُ الإجراءات المؤسساتية: فعلى سبيل المثال أقرّ اتحادان مهنيان أكاديميان كبيران في المملكة المتحدة (هما NATFHE وAUT)

---

* ـ باحثة أنثروبولوجية. وهذا المقال نُشر في الأصل في نشرة **قاطعوا**، العدد الرابع، صيف ٢٠٠٤، وأعيد نشره في جريدة **النهار** في ٢٠٠٤/٧/٥

١ ـ Monique Chemillier-Gendreau, **Le Monde**, 14/02/03.

٢ ـ Francis Elliot & Catherine Milner, **The Telegraph**, 17/12/02.

٣ ـ Hilary & Steven Rose, **The Guardian**, 15/07/02.

٤ ـ Andrew Jakubowicz, **Sunday Morning Herald**, 08/02/03; Tamara Traubman, **Haaretz**, 25/04/02; Roses, op cit.

٥ ـ Elliot & Milner, op cit.

٦ ـ **The Guardian**, 12/12/02.

٧ ـ Mona Baker, **The Translator**, 8:2 (Nov. 2002).

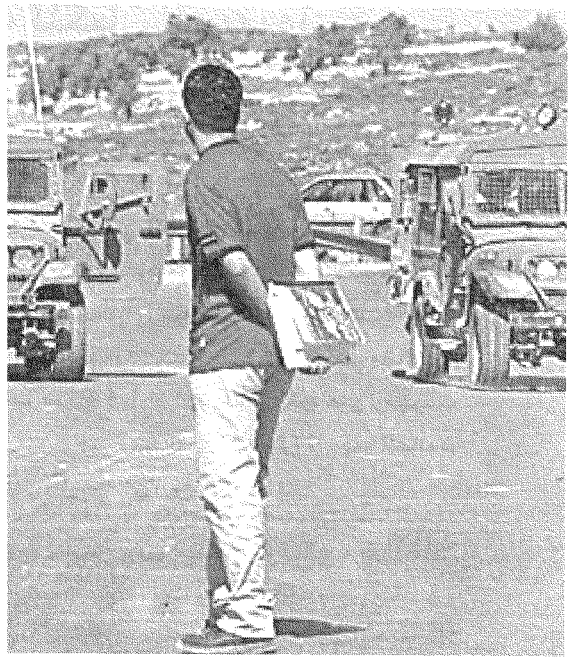

تميّز المقاطعة «تدمير إسرائيل للحياة الأكاديمية الفلسطينية تدميرًا منهجيًا» طريق حامعة بيرريت مقفلة

اقتراحيْن بتشجيع أعضائهما على التفكير في قطع علاقاتهم الأكاديمية بإسرائيل، وبحضّ الاتحاد الأوروبي على وقف تمويل هذا الكيان [١] وفي فرنسا طالب المجلسُ الأعلى في أربع جامعات (هي جامعة باريس ٦، وباريس ٧، وغرونوبل، ومونپولييه ٣) بقطع التمويل عن الكيان الصهيوني «لكي لا تُسْهم الشروطُ الممتازةُ التي تتمتّع بها إسرائيل في حدوث تطوّرات دراماتيكية في الأوضاع [داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة].»[٢]

بعد عام تقريبًا من المقاطعة الأكاديمية بدأتْ دولةُ العدوّ تتحسّس آثارًا جديّةً لهذه المقاطعة فقد استُبعِد العلماءُ الإسرائيليون من عدة مشاريع علمية أوروبية، مثل العمل على الفيزياء النووية في مختبر CERN الشهير في جنيف.[٣] كما أُلغيتْ كلُّ المؤتمرات الأكاديمية العالمية المقرَّر عقدُها عاميْ ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في الكيان الصهيوني [٤] وأُعيد عددٌ كبيرٌ من الأبحاث العلمية التي كتبها إسرائيليون إلى أصحابها بعد أن رَفَضَ المحكّمون الأجانبُ مجرَّدَ فضّها من أغلفتها»[٥] «إنّها [أي المقاطعة الأكاديمية] قد بدأتْ تَفْعل فعلَها في الحياة الأكاديمية [الإسرائيلية] اليومية... فهناك تراجعٌ ملموسٌ في النشاط الأكاديمي،» هذا ما قاله باحثٌ إسرائيلي يمثّل «مؤسسة العِلْم في إسرائيل» (Israel Science Foundation).[٦] والحقّ أنّ هناك عدة أسباب تفسِّر لماذا ستكون المقاطعةُ الأكاديميةُ لإسرائيل العنصرية أكثرَ فعاليةً مع الزمن:

١ ـ فقَطْعُ الكيان الصهيوني عن الاتصال بأوروبا أمرٌ مؤلمٌ بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين أَثْبتوا عجزَهم عن التواصل الثقافي مع «جيرانهم» في المنطقة.[٧]

٢ ـ وهذا القَطْع الأكاديمي مؤلمٌ بشكل خاص لدولة الكيان الصهيوني التي تَفْتخر بأنّها، رغم ضعفها الزراعي والصناعي نسبيًا، تمتلك «أعلى إنتاج للأوراق البحثية في العالم بالنسبة إلى عدد الأفراد.»[٨]

٣ ـ وهذا القطع الأكاديمي/المالي يأتي في غير أوانه بالنسبة إلى الجامعات الإسرائيلية التي تواجه، بسبب انخراط الدولة في حربها ضدّ الانتفاضة، اقتطاعاتٍ كبرى في ميزانياتها وأوضاعًا مترديّة على مستوى الأبحاث [٩]

من الطبيعي ألاّ تواجهَ مجموعاتُ الضغط المؤيّدة للصهيونية حملاتِ المقاطعة الأكاديمية بالصمت، بل أَشْهرتْ تهمةَ «العداء للساميّة» و«العداء للحرية» في وجه كلّ أكاديميّ طالَبَ بالعمل ضدّ إسرائيل، حتى وإن اقتصرَ هدفُه على انسحابها من مناطق ٦٧ فقط . وهكذا قامت تلك المجموعاتُ باتّهام الداعين إلى مقاطعتها الأكاديمية بالعنصرية (لأنّهم ـ في زعمها ـ غضّوا النظرَ عن منتهكين آخرين للحقوق في العالم، وحَمّلوا إسرائيلَ وحدها مسؤوليةَ الأوضاع في مناطق ٦٧)، وبالجهل (لمقارنتهم إسرائيلَ بجنوبي أفريقيا العنصرية)، وبالغرور (لمحاولتهم فرضَ التغيير على إسرائيل من الخارج)، وبالعنف (لتهديدهم معيشةَ عددٍ كبيرٍ من الأكاديميين الإسرائيليين)، وبممارسة الرقابة (لسعيهم إلى عرقلة الحريات الأكاديمية الإسرائيلية)، وبالتشبّث بآرائهم الخاطئة (لاستهدافهم الجامعات التي هي «منبع السلام» ولعزلهم الأكاديميين بدلاً من تشجيع «التواصل الثقافي»)، وبالبلادة الفكرية (لخلطهم الأمورَ الأكاديميةَ بالسياسة خلافًا لـ «عالمية العِلْم») غير أنّ هذه الاتهامات كانت جميعُها متوقّعة؛ فقد سَبَقَ أن استُخدمتْ ضدّ حملات مقاطعة سابقة مثل حملة مقاطعة جنوبي أفريقيا العنصرية [١٠]

غير أنّ اللافت في الردّ الصهيوني هو فتحُه المجالَ أمام نقاشات مفصّلة بين الأكاديميين في العالم حول الممارسات القمعية الإسرائيلية، ولاسيّما في ميدان التعليم. فردًا على تشبيه الفيلسوف الفرنسي الشهير برنارد هنري ـ ليڤي

---

١ ـ Lucy Hodgson, **The Independent**, 15/05/02.
٢ ـ Chemillier-Gendreau, op cit.
٣ ـ ٤ ـ Traubman, op cit.
٥ ـ ٦ ـ Andy Beckett, **The Guardian**, Dec. 12, 2002.
٧ ـ Thomas O'Dwyer, **Haaretz**, 26/05/03.
٨ ـ Anti-Defamation League, www.adl.org, 21/06/02.
٩ ـ Tanya Reinhart, ElectronicIntifada.net, 04/02/03.
١٠ ـ Ronnie Kasrils & Vicotira Brittain, **The Guardian**, 21/12/02.

الداعين إلى المقاطعة بـ «أكثر متطرّفي المتطرّفين الفلسطينيين،» قالت طالبةٌ بريطانية، واسمُها هيلين سالمون، إنّ «صاروخًا في مكتبةِ جامعة [بيت لحم] أكثرُ تهديدًا للحريات الأكاديمية من بضعة مُحاضِرين يُطْردون من مجلةٍ صغيرةٍ للترجمة.»[١] كما أنّ «حملة التضامن الاسكتلندية مع فلسطين» نَبَّهتْ إلى النفاق الماثل في اتّهام المقاطعين بمراقبة النشاط الأكاديمي الإسرائيلي، فنشرت الإحصائيات التالية «بين عامَيْ ٢٠٠١ و٢٠٠٢، قُتل ٢١٦ طالبًا فلسطينيًا، وجُرح ٢٥١٤، وأُوقِف ١٦٤، وقُتل ١٧ أستاذًا/موظفًا وأُوقف ٧١ آخرون، وأُغلقتْ ١٢٨٩ مدرسة لمدة ٣ أسابيع متواصلة أو أكثر، ومُنع ٥٠٪ من الأطفال الفلسطينيين و٣٥ ألف موظف في مجال التربية من الوصول إلى مدارسهم.»[٢] وبنشر هذه الإحصائيات أمام الملإ، يتّضح إفلاسُ الحجج المؤيِّدة لإسرائيل والزاعمة أنّها مؤمنة بأخلاقية الحرية الأكاديمية.[٣] وخَلصَ توم ويلسون، رئيسُ NATFHE، إلى القول «إذا كان أكاديميو المملكة المتحدة يهتمّون بمهنتهم، فعليهم أن يدعموا المقاطعة.»[٤]

هكذا صار على الإسرائيليين أن يبرهنوا أنّ أكاديمييهم لا يستحقّون المقاطعة (!)، وهذا الأمر سَهَّلَ الحديثَ في وسائل الإعلام عن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الأكاديمية. ومن هنا قالت مجلة **Nature** المعروفة إنّ الجامعات تَبْني جسورَ السلام بتشجيعها التواصُلَ الثقافي، وإنّ على الأكاديميين الساعين إلى السلام ألاّ يقاطعوا إسرائيل بل أن ينظّموا مؤتمرات عالميةً لهم.[٥] غير أنّ تانيا راينهارت كَشفتْ خدعةَ المجلة حين رَوَتْ كيف أنّ الإسرائيليين عام ١٩٩٨ حاولوا أن يستغلّوا مؤتمرًا عالميًا عَقَدَه معهدُ سبينوزا في جامعة القدس ففي أثناء التحضيرات لهذا المؤتمر صادرتْ سلطاتُ الاحتلال أوراقَ هوية الأستاذ موسى البديري (أحد العاملين في تلك الجامعة) ـ أسوةً بحوالى ٩٠٠٠ مواطن مقدسي ـ وأبدلتْها بتأشيرة دخول سياحية: لكنّ منظّمي المؤتمر رَفَضوا أن يورّعوا عريضةً أعدّها المشاركون الأجانبُ إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية يَشْجبون فيها هذا العمل، زاعمين أنّ على السياسة ألاّ تتدخّل في الشؤون الأكاديمية![٦] إنّ حالة البديري تُثْبت أنّ الفلسطينيين لا يحتاجون إلى «الجسور» لأنّه ليس ثمة هوّةٌ من التواصل عليهم أن يجتازوها، وإنّما يحتاجون إلى حمايةٍ تُوقف مصادرةَ الركائز التي تَسْتند إليها حقوقُهم الوطنيةُ والإنسانيةُ. يقول لورنس دايڤدسون في هذا الصدد: «إنّ ' التبادلات الثقافية ' تتواصل بين الإسرائيليين وبقيةِ العالم منذ عام ١٩٤٨ . لكنّها لم تغيِّر شيئًا على الإطلاق بالنسبة إلى السياسات القمعية والكولونيالية التي انتهجتْها الحكوماتُ الإسرائيليةُ المتعاقبة »[٧]

كما تُظْهر حالةُ البديري أنّ «ممارسة العِلْم لا يمكن فصلُها عن واقع الحياة السياسية في إسرائيل وفلسطين »[٨] وفي حين وقَّعَ ٢٥ ألفًا عريضةً تَزْعم أنّ المؤسسات التعليمية الإسرائيلية ليست مسؤولةً عن أعمال الدولة الإسرائيلية، اتّجه مؤيِّدو المقاطعة إلى تبيان «تدمير الدولة الإسرائيلية للحياة وللمصادر الأكاديمية الفلسطينية تدميرًا منهجيًا »[٩] فعلى سبيل المثال يدعو الفرعُ الاسكتلندي لـ «حملة التضامن مع فلسطين» زوّارَ موقعه الإلكتروني إلى قراءة تقرير بعنوان «التعليم بفوهة بندقية .» يناقش «التأثيرَ السلبيَّ العميق [للاحتلال] في قدرة الأطفال على التعليم، وفي إحساسهم بالأمان، وفي صحتهم العقلية، وكرامتهم، بل وفي وعيهم أيضًا.»[١٠]

وردًا على منتقدي المقاطعة، قال بوب فيرجوسون من NATFHE بعد أن رأى ما رأى في الضفة الغربية «إنّنا ندعو إلى مقاطعةٍ مضادّة لأنّ الفلسطينيين يعانون مقاطعةً محسوسةً كلَّ يوم في حياتهم »[١١] علاوةً على ذلك، فإنّ القنوات التي كانت تسمح بالحديث عن مقاطعة إسرائيل أصبحتْ هي نفسُها قنواتٍ تَشْهد على الرقابة الأكاديمية في هذا الكيان ففي العام الماضي تحدّث إيلان پاپي بالتفصيل عن إحباط جامعة حيفا محاولتَه عقدَ مؤتمرٍ هناك عن مجازر النكبة عام ٤٨، فاستنتج ما يلي. «إنّ مقاطعة الأكاديمية الإسرائيلية في الخارج أمرٌ مبرَّر، لا من حيث هي [المقاطعة] جزءٌ من ضغطٍ شاملٍ على الدولة اليهودية لإنهاء احتلالها الوحشي فحسب، بل لكونها أيضًا تحذيرًا لمجتمع الباحثين في إسرائيل من أنّ لُجبْنهم الأخلاقي المتطاول ثمنًا فما دامت هذه الأكاديميا تُواصل ممارسةَ التخويفِ والطغيان داخل حَرَمها، ومادامت

---

١ ـ Brendan Montague, **Times Higher Education Supplement**, 26/07/02.
٢ ـ Jakubowicz, op cit.; statistics from Palestinian Authority Ministry of Education.
٣ ـ Ali Abu Nimah, ElectronicIntifada.net, 10/01/03.
٤ ـ Hodgson, op cit.
٥ ـ **Nature**, 417:1 (May 2, 2002).
٦ ـ Tanya Reinhart, Indymedia.org.il, 17/05/02.
٧ ـ Lawrence Davidson, **Chronicle of Higher Education**, 26/07/02.
٨ ـ Nicholas Hopkinson, "Academic Boycott of Israel...," **British Medical Journal**, 07/01/03.
٩ ـ Abu Nimah, op cit.; Martin Birnstingle, **British Medical Journal**, 15/01/03.
١٠ ـ Rita Giacaman and others, "Schooling at Gunpoint...," ElectronicIntifada.net.
١١ ـ Montague, op cit.

«إمّا أن نقبل بأنّ الظلم والاحتلال والعنصرية أمور طبيعية، وإمّا أن نرفضها ونرفض المتواطئين معها» تظاهرة في واشنطن ضدّ تمويل الجيش الإسرائيلي بأموال الضرائب الأميركية

صامتةً إزاء تدمير الحياة الأكاديمية في المناطق المحتلة، فإنّها لا يُمْكن أن تكون جزءًا من العالم المتنوِّر والتقدُّمي الذي تتطلّع بشوقٍ إلى أن تنتمي إليه.»[١]

وفي هذا الصدد، وقّع مئاتٌ من الأكاديميين الفلسطينيين عريضة تطالب كلّ أكاديمي إسرائيلي بإعلان إدانته للممارسات الصهيونية وإلاّ اعتُبِرَ متواطئًا مع الحكومة الإسرائيلية وهدفًا مشروعًا للمقاطعة.[٢]

إنّ المقاطعة الأكاديمية التي بدأتْ قبل عامَيْن كمجرّد تنبيه أخلاقي قد أصبحتْ للكثيرين رسالةً لكي يَعْلموا حقائقَ القمع الإسرائيلي ولكي يَنْشروا هذه الحقائق. وإنّ ما بدأ نقدًا للممارسات الاحتلالية الإسرائيلية في مناطق ٦٧ يتحوّل تدريجيًا إلى تحليلٍ مرير لعنصرية الدولة الإسرائيلية داخل فلسطين ٤٨ أيضًا. ففي أيلول ٢٠٠١ أصدرتْ منظمة «هيومان رايتس واتش» تقريرًا فظيعًا عن التمييز الذي يواجهه العربُ في فلسطين ٤٨ من مختلف جوانب التعليم: من الحضانات السيئةِ التمويل، إلى المدارس الابتدائية الضئيلةِ التوظيف، فالمناهج والامتحانات المنحازةِ عرقيًا، وانتهاءً بندرة العرب الذي ينالون الشهادات ويمارسون مهنًا محترمةً. ولعلّه يَجْدُر بالداعين إلى المقاطعة الأكاديمية أن يتنبّهوا إلى وحدة السياسة التي تقود الممارساتِ الإسرائيليةَ ضدّ الفلسطينيين داخل حدود ٤٨ وخارجها. يقول شهيد عَلَمْ في هذا الصدد: «إنّها الأپارتايد [سياسةُ الفصل العنصري]: دولةٌ واحدةٌ بنظامَيْ قانون، واحد للمستعمرين وآخر للخاضعين للاستعمار.»[٣] ويَجْدر بالداعين إلى أشكالٍ أخرى لمقاطعة الكيان الصهيوني ـ وهي أشكال يجب أن تُعتبر متكاملةً ـ أن يأخذوا العبرةَ من تركيز المقاطعة الأكاديمية على التفاصيل والترابطات، ذلك أنّ مجرّد مطالبة الكيان الصهيوني بالمساواة، ومطالبة مؤسّساته بحمل مسؤولياتها، قد حوّلا المقاطعةَ الأكاديميةَ إلى فرصة لإثارة النقاش وإلى كشف حقيقة الصهيونية في أعين العالم.

❖ ❖ ❖

بعد مدّةٍ من كتابتي هذه المقالة وجدتُ نفسي أتساءل عمّا يعنيه ذلك لي على المستوى الشخصي الملموس. فقد دُعيتُ إلى حضور ورشة عمل في فلورنسا (إيطاليا) برعاية برنامج روبرت شومان المتوسّطي، واكتشفتُ قبل سفري بأيام أنّ الورشة تضمّ مشاركًا إسرائيليًا من جامعة بن غوريون، وهو واحدٌ من الموقّعين الخمسة والعشرين ألفًا على العريضة الإسرائيلية المضادّة على الفور ثار في نفسي سؤالٌ شبيهٌ بالسؤال الذي يُواجه كُلَّ واحدٍ منّا عند مقاطعة السِّلَع الداعمة للاحتلال : هل ستكون ذاتَ أثرٍ مقاطعتي الجلوسَ مع أكاديمي إسرائيلي طوال يومين مع ١٤ شخصًا آخرين؟ لم أكن متيقّنة من الجواب، كما أنّني لم أكن يومًا متيقّنة من أنّ رفض شراء شرابٍ فوّارٍ داعمٍ لإسرائيل سيُنهي الصهيونيةَ على المدى القريب. غير أنّ ما أغضبني إلى حدِّ دَفْعي إلى التحرّك ضدّ هذه الترتيبات هو موقفُ أحد منظّمي المؤتمر. فقد قال (وهو أميركي) إنّ عليّ كلبنانية أن أكون مستعدّةً لخرق قوانين بلادي، فأجلسَ مع أكاديمي إسرائيلي ـ وتحديدًا مع واحدٍ يستطيع من جامعة بن غوريون أن يرى التهجيرَ اليومي للبدو الفلسطينيين من صحراء النقب دون أن يَنْبس بكلمة، بل ويحاول أن يُسْهم في إسكات الضجّة العالمية ضدّ تواطؤ الأكاديميا الإسرائيلية مع سياسات الدولة الإسرائيلية. وفي الختام أَعْلمني هذا المنظِّم (واسمه والتر أرمبرَسْت، وهو متخصّص في الدراسات المصرية) بأنّ مقاطعة الصهيونية «إشارةٌ فارغة من حيث فعّاليّتها السياسية.» وأَرْدف أنّ محاولته منعَ ذهاب جزء من ضرائبه لمساعدة إسرائيل ستسبِّب له «مشاكلَ عظيمةً [ولكنْ] دونما أثرٍ في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. » ولذا فهو لن يُتعب نفسَه بذلك بل ذهب إلى معاقبتي **أنا** على محاولتي القيامَ بأيّ شيء، فحاول طَرْدي وطردَ صديقة أكاديمية لبنانية أخرى من البرنامج بأكمله. لكنّ منظّمي المؤتمر الآخرين دانوا عملَه، وجَدّدوا دعوتَنا إلى ورشة عملٍ أخرى خاليةٍ من أيّ وجود إسرائيلي في هذه الأثناء كان جميعُ المشاركين قد عَلِموا بالأمر، وامتَدَحَ كثيرون موقفَنا علنًا وشَجَبوا موقفَ السيد والتر (وموقفَ زميلته المصرية المنظِّمة هي الأخرى). وهكذا تعلّمتُ أنّ مقاطعة الأكاديميا الإسرائيلية والأكاديميين الإسرائيليين هي حالةٌ أخرى تضعنا أمام خيارين. إمّا أن نَقْبل بأنّ الظلمَ والاحتلالَ والعنصرية أمور طبيعية علينا أن نغضّ الطرفَ عنها، وإمّا أن نرفضها كلَّها ونرفضَ المتواطئين معها.

---

١ ـ Ilan Pappe, May 23, 2003, www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=844_0_1_0_M.

٢ ـ www.academicsforjustice.org/petition

٣ ـ Shahid Alam, Counterpunch.org, 31/07/02.

ردًا على مقال السيدة كيرستن شايد المنشور في صحيفة **النهار** (٥ تموز ٢٠٠٤)، ولأنّها أتت على ذكر اسمي، أودّ توضيح بعض الأمور: أولاً تدّعي السيدة شايد أنّني طردتُها مع زميلة لبنانية من ورشة عمل في أحد المؤتمرات. إنّه ادّعاءٌ خاطئ. فما حصل هو أنّهما اتصلتا بي قبل أسبوع من انعقاد المؤتمر، وقالتا لي إنّهما لا تستطيعان حضورَ ورشة عمل يشارك فيها إسرائيلي، وأعلنتا انسحابهما.

كانت تشكيلةُ ورشة العمل، بما في ذلك جنسياتُ المشاركين، معروفةً منذ أسابيع لكنّهما قررّتا الانتظار حتى اللحظة الأخيرة، للتعبير عن عدم رغبتهما في المشاركة في ورشة عمل تضمّ إسرائيليًا. كانت واحدة منهما على الأقلّ قد طَلبت الانضمامَ إلى ورشة عمل أخرى حتى قبل أن تعلماني بالأمر.

بعبارة أخرى، كانتا تستعدّان للانسحاب من ورشة العمل التي كنتُ مسؤولاً عنها قبل أن أكون على علم بما يجري. ثم في اللحظة الأخيرة، سألتاني ماذا سأفعل بشأن الإسرائيلي. لم تَعْرضا التفاوض ولأنّه كان من المستحيل أن تشاركا في ورشة عمل تضمّ إسرائيليًا، فقد كان الحلّ الوحيد المحتمل للمشكلة هو طرد الإسرائيلي لكنّني رفضتُ طردَه، وعَنَى ذلك ضمنًا أنّه إذا لم تستطيعا المشاركةَ في المؤتمر، فليكن.

لكنْ من غير الصحيح على الإطلاق أنّني طردتُهما من ورشة العمل. في الواقع، وعلى الرغم من أنّ المسألة لم تُطرح أثناء المراسلة بيننا، فإنّ المنظمة التي استضافت الحدثَ، أيْ «مركز روبرت شومن للدراسات المتقدّمة،» لا تَسْمح بالتمييز على أساس الجنسية إذنْ حتى لو فكّرتُ في طرد الإسرائيلي (وهو ما لم أفكّر فيه على الإطلاق)، فإنّ مديري البرنامج المتوسطي كانوا سيَرْفضون الأمر لذا نظرًا إلى الظروف، لم يكن في إمكاني سوى أن أرفض طرده. ومن المؤسف أنّ السيدة شايد وزميلتها لم تستطيعا المشاركة في ورشة العمل بسبب وجود إسرائيلي فيها وقد قلتُ لهما إنّ طريقتهما في مقاطعة إسرائيل ليست فاعلة.

السيدة شايد تقدّمتْ بنفسها بطلب للمشاركة في مؤتمر يُعرف عنه أنّه يضم إسرائيليين؛ فمؤتمر الدراسات المتوسطية الذي ينظّمه «مركز روبرت شومن» سنويًا يضمّ دائمًا مشاركين إسرائيليين ولم يكن مؤتمرُ العام الماضي استثناء. انسحبت السيدة شايد وزميلتُها من ورشة العمل بسبب جنسية أحد المشاركين، غير أنّهما لا تعرفان شيئًا عن موقفه السياسي من الصهيونية. اكنْ إذا كانت السيدة شايد وزميلتها تقاطعان الإسرائيليين والصهاينة مقاطعة شاملة، فإنّ مشاركتهما في المؤتمر تنطوي على شيء من الخبث. ففي النهاية انتقلتا إلى ورشة عمل لا تضمّ إسرائيليًا، لكنْ كان لا يزال هناك مشاركون إسرائيليون في **المؤتمر ككلّ**. ولا شكّ لديّ في أنّ أصدقاء السيدة شايد اعتبروا أنّها كانت محقّة بانتقالها إلى ورشة عملٍ لا تضمّ إسرائيليين، في حين اعتبر أصدقائي أنّني على حقّ لم تكن هذه المسألة، إذن، تحظى بتوافقٍ بين المشاركين في المؤتمر، ولا شكّ لديّ في أنّ معظمهم اعتبروها سخيفة

أمّا في ما يتعلق بالضرائب الأميركية، فقد عُرضت المسألةُ بطريقة خاطئة، أو أسيء فهمُها عن قصد صحيح أنّني أستطيع أن أحاول منعَ ذهاب جزء من ضرائبي لدعم إسرائيل، لكنّني لا أفعل لأنّ هذا سيتسبّب بدخولي السجنَ قلتُ في الرسالة التي وجّهتُها للسيدة شايد عندما انسحبتْ من ورشة العمل إنّها في الوضع نفسه ـ كانت هذه هي النقطة الأساسية، سواءٌ فهمتْها أم لا ـ وإنّها قرّرت الاستمرارَ في دفع الضرائب وأشرتُ أيضًا إلى أنّه بالإضافة إلى كونها مواطنة في بلد يقدّم دعمًا مطلقًا لإسرائيل، فإنّ حياتها الأكاديمية على صلة وثيقة بمؤسسات تَدْعم إسرائيل. إنّها طالبة دكتوراه في جامعة برنستون التي تَقْبل الطلابَ الإسرائيليين بكلّ سرور ـ لا بل بكلّ حماسة ـ وتوظّف أساتذة إسرائيليين وصهاينة كما تَقْبل جامعة برنستون هباتٍ من إسرائيليين، وتتعامل مع أثرياء ومؤسّسات تَدْعم إسرائيل ماليًا

تستطيع السيدة شايد أن تختار أصدقاءها. لكنْ إذا بقيتْ على علاقة بالمؤسسات الأكاديمية الأميركية أو الأوروبية، فلن تتمكّن من اختيار زملائها. بعضُهم إسرائيليون، والعديدُ من الإسرائيليين صهاينة ـ كما هي الحال بالنسبة إلى العديد من المواطنين الأميركيين. وهذا الكلام ينطبق على كل الأكاديميين الذين يعلّمون ويَدْرسون في المؤسسات الأوروبية والأميركية لا يمكنها أن تفعل شيئًا حيال الأمر، لكنْ لا شكّ في أنّها تستطيع مقاطعة المؤسسات التي تتعامل مع إسرائيل وبناءً عليه، فلو كانت جادةً في مقاطعتها، لما كانت طالبةً في برنستون لأنّ هذه الجامعة تتعامل مع إسرائيليين ومؤسّسات إسرائيلية.

لهذا السبب أعْتبر أنّ المقاطعة ليست أداة سياسية فاعلة بالنسبة إلى الأكاديميين في معظم الحالات تقريبًا، يستعمل الأكاديميون المقاطعة كمأثرة سياسية رخيصة. المقاطعة الأكاديمية غير ملائمة، وليست مقاطعة بكلّ معنى الكلمة.

---

* ـ أرسل الكاتب هذا الردّ إلى «قضايا **النهار**» وترجمتْه عن الإنكليزية نسرين ناضر، ونُشر في **النهار** في ١٣ تموز ٢٠٠٤

«المقاطعة مأثرة سياسية رخيصة!» حملة سحب الاستثمارات من إسرائيل في جامعة بيركلي

تَفْترض المقاطعة الحقيقية تضحيةً شخصيةً، فهي تتطلّب «الالتزام برفض منظّم للتعامل (مع شخص أو متجر أو منظمة) بهدف التعبير عن عدم الموافقة أو فرض قبول شروط معيّنة.» المقاطعة الحاسمة هي التي ترتّب أعباء مكلفة على الأشخاص أو المتاجر أو المنظّمات التي يُرفض التعامل معهم أو معها. لكنّ سياسة المقاطعة التي تعتمدها السيدة شايد لم تصل يومًا إلى مرحلة الرفض المنظّم للتعامل مع مؤسسات تعود عليها بالفائدة. إنّه رفض انتقائي دائمًا شهادة الدكتوراه من جامعة برنستون مفيدة، لهذا لا تقاطع [شايد] برنستون على الرغم من أنّ الأخيرة تؤيّد إسرائيل وتسدِّد السيدة شايد أيضًا الضرائبَ المفروضةَ عليها، والتي تساعد على دعم إسرائيل، كي تتفادى دخول السجن

تحصل مقاطعةُ السيدة شايد دائمًا على حساب الآخرين، ولا تؤثّر مطلقًا في سياسات المؤسسات الأوروبية والأميركية التي تَدْعم إسرائيل ولم تنجح المحاولاتُ لمقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين، بل على العكس ستؤدّي، في حال استمرّت، إلى عدم مشاركة الباحثين اللبنانيين في المؤتمرات الدولية.

من المهمّ التوقُّف عند هذه النقطة بالنسبة إلى الباحثين اللبنانيين، فإنّ سياسة المقاطعة الصارمة هي سياسةُ رقابة ذاتية. إذا كان ممنوعًا عليهم التحدّثُ مع إسرائيليين في مؤتمرات أكاديمية دولية لا تعتمد التمييزَ على أساس الجنسية، فيجب أن يواجهوا دائمًا احتمالَ الانسحاب من هذه المؤتمرات في حال رَشَحَتْ معلوماتٌ بأنّ هناك مشاركين إسرائيليين. لا شكّ في أنّ العديد من الباحثين اللبنانيين يتجاهلون المقتضى القانوني الذي يحظّر التحدّث مع إسرائيليين في المؤتمرات. وفي المقابل، يتصرّف آخرون كما تصرّفت السيدة شايد وزميلتُها. يرفضون الجلوسَ في غرفة مع إسرائيلي لمناقشة أعمال أكاديمية، لكنّهم يَحْضرون مآدبَ عشاء وحفلاتِ راقصة تنظَّم إلى جانب المؤتمر ويشارك فيها إسرائيليون!

كالعادة، تُطبَّق سياسةُ المقاطعة بطريقة انتقائية، والأسوأ من ذلك أنّها تُطبّق بطريقة غير عقلانية. في المقابل، قَدَّم عضوٌ فلسطيني في ورشة العمل التي كنتُ أرأسها ورقةً أزعجت الإسرائيلي استمتَعَ [الفلسطينيُّ] برؤية الإسرائيلي مرتبكًا ومنزعجًا. أما اللبنانيون فاستمتعوا بمشاطرة حلبة الرقص مع الإسرائيليين بدلاً من طاولة النقاش. أسمع الإسرائيليين يَضْحكون بينما أكتبُ هذه السطور. أَفْضلُ هديةٍ بالنسبة إلى الإسرائيليين الملتزمين بالصهيونية هي وجود باحثين لبنانيين مقتنعين بأنّهم يسدّدون ضربةً قاضيةً لإسرائيل من خلال الانسحاب من المؤتمرات الأكاديمية والعلمية الدولية

أخيرًا، لا شكّ في أنّ المبادرات لمقاطعة إسرائيل داخل المؤسسات الأوروبية والأميركية تولّد نتائجَ عكسيةً في مسألة المقاطعة، يَظْهر العربُ ومؤيّدوهم في مظهر مَنْ يسعون إلى إسكات الآخرين، في حين يَظْهر الإسرائيليون مدافعين عن حرية التعبير. أيُّ طريقةٍ هي الأفضل في نظركم لنقل الأفكار السياسية إلى الأميركيين والأوروبيين؟

٣ ـ ردّ على ردّ والتر آرمبرست: المقاطعة ومسؤولية المثقفين*

كيرستن شايد

كانت مفاجأةً ممتعةً أن أقرأ رسالةَ والتر آرمبرست في **النهار** بخصوص تجربتي في المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني. ذلك أنّ هذه الرسالة تقدِّم للقارئ العربي فرصةً نادرةً لتأمُّل الموقف الذي يتَّخذه باحثٌ أميركي يَكْسب عيشَه من دراسة العرب ودراسة مواقفهم تجاه قضاياهم السياسية والاجتماعية. والحقّ أنّ لامبالاة آرمبرست بمصير الأكاديميين العرب، ولاسيّما الفلسطينيون، مدهشة. كما أنّ رسالته تَنضح بأضاليل بارزة عديدة. وإنّني أتَّخذ هذه الفرصة لأصحِّح هذه الأضاليل، ولكي أَعْرض ـ وهذا هو الأهمّ ـ دعوةَ آرمبرست المعيبة إلى تخلّي الباحثين عن أيّ مسؤولية ثقافية. لقد سَبَقَ لباحثين عظام أن كَتَبوا عن هذا الموضوع، وببلاغةٍ ما بعدها بلاغة؛ ولعلّ أبرزَهم كلٌّ من نعوم تشومسكي في مقالتيْه «مسؤولية المثقفين» (١٩٦٦، ترجمتُها مجلةُ الآداب صيف ١٩٩٣) و«الكتّاب والمسؤولية الثقافية» (١٩٩٦، وترجمتُها الآداب أيضًا صيفَ ١٩٩٦)، والراحل الكبير إدوارد سعيد في كتابه **صور المثقف** (ترجمه غسان غصن، وصدر بالإنجليزية عام ١٩٩٤). ومع ذلك فإنّه يبدو لي أنّ علينا جميعًا ـ كتّابًا وأكاديميين ـ أن نعود من جديد إلى موضوعة «المسؤولية الثقافية» كلٌّ بحسب قدرته

* ـ **النهار** ٢٠٠٤/٧/٢٢

لنبدأْ بتصحيح الأضاليل.

إنّ آرمبرست يَكْذب كذبًا صراحًا حين يقول إنّه لم يَطْردْنا ـ أنا وزميلتي اللبنانية ـ من ورشة العمل التي كان قد دعانا إليها. فالحقيقة أنّنا حين دُعينا إلى الورشة في فلورنسا (إيطاليا) لم نُزوَّد بجنسيات المشاركين بل بعناوينهم الإلكترونية فقط. ولهذا لم نعرف أنّنا كنّا مدعوَّتَيْن إلى لقاء باحثٍ إسرائيلي طوال يوميْن، مع ١٣ مشاركًا آخر، في غرفةٍ مُقفلة ولم يتّضح لنا ذلك إلاّ بعد أن وُزِّعت الأوراقُ على المشاركين قبل شهر من انعقاد المؤتمر. وكان أن اعترضنا، أنا وزميلتي اللبنانية، على إقحامنا في موقفٍ يُجْبرنا على أن نستخدم حضورَنا المهنيّ (لكوننا أُستاذتَيْن في الجامعة الأميركية في بيروت) وحضورَنا الهويّاتيّ (لكوننا مواطنتيْن لبنانيتَيْن) ليُكمِّلا حضورَ شخصٍ إسرائيلي يمثِّل مؤسسةً إسرائيلية بُنيتْ على أنقاض مجتمع تَعرَّض ـ ويتعرَّض ـ للتهجير والقتل المنظَّم. ومع أنّنا لم نَقفزْ إلى استنتاجات متسرِّعة حول دوافع منظِّميْ ورشة العملِ إلى أن يضمّا إسرائيليًا إلى جانب لبنانيتيْن (ترى ألَمْ يَعْلم المنظِّمان بحال الحرب بين لبنان والكيان الصهيوني؟)، فقد كَتَبْنا إليهما قبل ثلاثة أسابيع كاملة من انعقاد المؤتمر (لا قبل بضعة «أيام» فقط كما زَعَم آرمبرست) وفي رسائلنا هذه قُلنا إنّ ضمَّ إسرائيلي إلى ورشة العمل إنّما هو عملٌ يُضعنا في موقفٍ لا يُمْكن الدفاعُ عنه، وتحديدًا بسبب احترامنا للقانون اللبناني بهذا الشأن. وتمنّيْنا على منظِّمي الورشة أن يَقْترحا حلولاً لهذه المسألة. ولم نفتِّشْ عن بديل لهذه الورشة آنذاك، ذلك لأنّه لم يَخْطر في بالنا أنّ باحثًا عَمِلَ حوالى عقديْن في مصر يُمْكن أن يتجاهل أنّ التطبيع مع إسرائيل ـ حتى في بلدانٍ عربية فَرَضتْ أنظمتُها معاهداتِ سلامٍ مع هذا الكيان ـ أمرٌ تَرْفضه الغالبيةُ الساحقةُ من المواطنين العرب لكونهم يَرْفضون اعتبارَ نظام «التفوُّق العنصري اليهودي» الذي يحتلّ أراضيَهم وأراضي أشقائهم شأنًا طبيعيًا. لكنّ ردّ آرمبرست (حتى من دون استشارة زميلته المصرية التي كان يُفْترض أنّها تشاركه في تنظيم الورشة) كان التالي: «أنا آسف لأنّكما لن تَحْضرا!»

إنّ دعوة آرمبرست إيّانا إلى تجاهل القانون اللبناني الذي يحظِّر الاتصالَ بالإسرائيليين هي دعوةٌ متعجرفةٌ وجديرةٌ بالازدراء. ففي رسالته التي يُبْلغنا فيها بطَرْدنا من المؤتمر عمليًا، يُعْلِمنا أيضًا بأنّه كان سيكون «أكثرَ إعجابًا [بنا]» (more impressed) لو أنّنا قاومْنا ذلك القانون. وكأنّ هدَفنا الأسمى هو نيلُ إعجابه! وإنّني هنا أتساءل ما إذا كان آرمبرست يخطِّط اليوم لزيارةٍ أكاديميةٍ إلى كوبا وإيران والسودان، أو أنّه منهمك في مراجعة أبحاث كوبية وإيرانية! فالحال أنّ أفعالاً أكاديمية مثلَ تلك المراجعة قد باتت، منذ آذار من هذا العام، محظورةً على المواطنين الأميركيين، بل ويتعرَّضون في حال قيامهم بها لعقوبات الغرامة الباهظة والسجن. والحقّ أنّ من الطبيعي جدًا والعادي جدًا أن تَمْنع دولةٌ ما مواطنيها من الاتصال بمواطني دولةٍ عدوانيةٍ ومعتدية (أم أنّ آرمبرست نسي أنّ إسرائيل مازالت تعتدي على لبنان، وأنّ هناك لبنانيين مازالوا في سجونها، وأنّ شبعا اللبنانية مازالت محتلّة، وأنّ المياه اللبنانية مازالت تُسرق، وأنّ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مازالوا يَنْتظرون العودةَ إلى فلسطين، وأنّ التعويضات المالية التي تُقدَّر ببلايين الدولارات جرّاء التدمير الذي أَلْحقته دولةُ إسرائيل بلبنان لم تُدفع حتى الآن؟). إنّ ما ليس أمرًا طبيعيًا ولا عاديًا (ولكنّ آرمبرست يتجاهله من خلال دعواته المبتذلة إلى تطبيق «الحرية» و«العقلانية» و«الديموقراطية») هو أنّ تواصلَ دولةٌ مثل إسرائيل، طوالَ ما يقرب ستةَ عقود، فرضَ أطول الاحتلالات في العالم المعاصر، وارتكابَ أعمال بربرية أدَّت إلى تهجير ملايين السكّان الأصليين وإلى خضوع آخرين لنظام تفرقة عنصرية منهجي. هذا الوضع غيرُ المقبول هو ما حاول آرمبرست أن يَطْمسه حين فَرَضَ على نقاشنا الأكاديمي لمسائل ثقافية وفنية عضوًا (احتياطيًا) في القوات المسلَّحة الإسرائيلية! وقد كان اعتراضُنا المبدئي ذاك هو ما وَضَعنا في قلب وعي الحاضرين والمنظِّمين

لعلّ باحثين أمثال آرمبرست يحبّون أن يَخْلقوا أوضاعًا يستطيعون أن يروا فيها الإسرائيليين المحتلِّين «مدافعين عن حرية التعبير» بحسب كلامه. ولكنّ الأهمّ في رأيي هو أن نَخْلق أوضاعًا تُظْهر للجميع ما يَدْعو إليه أولئك الإسرائيليون المحتلّون حقًا وينفِّذونه على أرض الواقع ـ وأَعْني بذلك: التمييزَ العنصري والتهجيرَ المخالفيْن حتى لقوانين الشرعية الدولية. فعلى سبيل المثال، فإنّ المشارك الإسرائيلي (وهو بالمناسبة مؤيِّد للصهيونية منذ أيام دراسته العليا في جامعة هارفرد، غير أنّ ذلك لا يَعْني مَنْ يَزْعم دَعْمَه لـ «حرية التعبير») لا بدّ أن يوجِّه انتباهَنا إلى الجامعة التي يَعْمل فيها: جامعة بن غوريون التي تأسَّستْ عام ١٩٦٧ في بئر السبع لتكون «منارةً للتطوير من أجل جلب التقدّم والصناعة إلى النقب ـ وهي منطقةٌ صحراويةٌ بعيدةٌ جغرافيًا عن قلب البلاد» (على ما يَذْكره موقعُ الجامعة الإلكتروني احتفالاً بمرور ٣٠ عامًا على إنشائها).[١] ولكنْ لماذا بنى الإسرائيليون جامعتَهم بعيدًا عن التمركز السكاني في تل أبيب؟ الجواب: من أجل مصادرة الأرض من سكّانها الأصليين، ولتحقيقِ حلم موشيه دايان

١ ـ www.bgu.ac.il/html/30th.html.

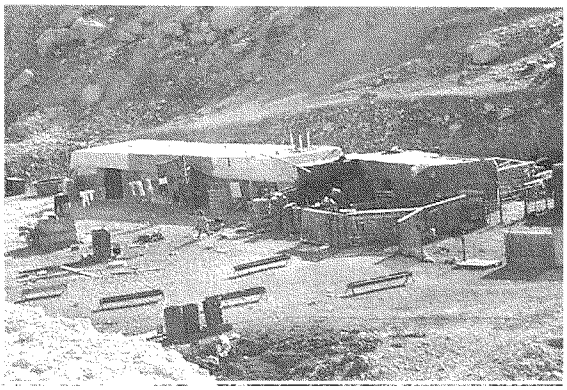

«الإسرائيلي الذي يعتبره ارمبرست رمزا لحرية التعبير يرمز أيضا الى الممارسات الصهيونية التهجيرية بدو النقب مستهدفون

في تحويلها نموذجًا للتفوُّق اليهودي.[١] وهكذا، فإنّ الإسرائيلي الذي يَعْتبره آرمبرست رمزًا لحرية التعبير يَرْمز أيضًا إلى الممارسات الصهيونية التهجيرية والعنصرية اليومية، وآخرُها. رشُّ مبيداتٍ سامّة على المزروعات الفلسطينية لدَفْع أصحابها إلى قبول الخطط الإسرائيلية ببناءِ مستوطناتٍ يهوديةٍ صرفٍ في المنطقة.[٢] بل الحقّ أنّ ذلك المشاركَ الإسرائيلي لا يَرْمز إلى تلك الممارسات الوحشية فحسب، بل يعزِّزها ويستفيدَ منها أيضًا.

لم أكن لآبَهُ حقًّا لعدم حضوري ورشةَ العمل في فلورنسا، لكنّ ردّ آرمبرست على بريدي الالكتروني ـ وهو ردٌّ عجولٌ ومُهينٌ ـ عزّز اشتباهي بأنّ ما يهمّه أكثرَ من بحثي إنّما هو جنسيتي (من أجل خَلْق عرضٍ مزيَّفٍ عن «التعايش»). إنّ لامبالاته باحتمال خُضوعنا للعقاب في لبنان لو اتّصلناً بذلك الإسرائيلي كَشَفَتْ لي النفاقَ الفظيعَ الكامن في لقاءٍ أكاديميٍّ كان يُفْترض أن نناقش فيه التعبيراتِ الثقافيةَ في سياق «الهياكل والأنساق المشكِّلة تاريخيًا بفعل علاقات الخضوع والسيطرة» (بحسب ما جاء في وصف الورشة). فها نحن أمام داعٍ إلى ورشةِ عمل، يُفْتَرَض أن يكون مهتمًا بالسياق الواقعي للإنتاج الثقافي في المنطقة العربية، يَكْتب لنا ما يلي «أنا، ببساطة، لا أصدِّق أنّ حضورَ مؤتمر [لاحظوا أنّه لم يقل: ورشة عمل] يَحْضره باحثون إسرائيليون سيشكِّل ـ بأيّ طريقة ـ خطرًا على وضعكِ كأكاديمية لبنانية، أو يعرِّضُك لخطر العقوبات من الدولة اللبنانية.» (حين أقرأ هذه الجملة أقول لنفسي: لو كان إدوارد سعيد حيًا لاعتَبَرها شكلاً عجيبًا من الاستشراق، كيف لا وهي تصرِّح بأنّ على الباحثين «الغربيين» أن يَقْتنعوا بأنّ الواقع حقيقي لكي يكون حقيقيًا!). لكنْ لا أحد، لا أحد، يستطيع أن يُجْبرنا على كسر قوانين دولتنا (حتى لو اعترضنا على سياساتها الداخلية، المُعْمَمَةِ بالطائفيةِ والفسادِ وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية والسياسية) ولا أحد، لا أحد، يُمْكنه أن يَفْترض، هكذا وببساطة، أنّنا نَرْغب في أن نَكْسر تلك القوانينَ وإنّ موقف آرمبرست الفوقيّ المتعجرف إزاء قوانين البلدان العربية يغدو أكثرَ مدعاةً للرفض حين نقارنه بموقفه الخانع الصاغر إزاء قوانين بلاده نفسها؛ فهو يقول إنّه لو رَفَضَ دفعَ الضرائب فسيذهب فورًا إلى السجن؛ وعليَّ أنا أن أصدِّق ذلك؛ ولكنّه إنْ لم يصدِّق هو أنّني قد أَذْهب إلى السجن بسبب اتصالي بمُواطنِ دولةٍ عدوّة، فذلك يَعْني ألاّ أَقْلقَ لأنّ مخاوفي لا أساس لها وخارج حدود المكن!

ولكنْ لننظرْ إلى ما يَسْتبعد آرمبرست أن يكون ضِمْنَ «حدود المكن» بالنسبة إليه. إنّ «الهيئة الوطنية لتنسيق مقاومة ضرائب الحرب،» التي تأسَّستْ عام ١٩٨٢، تروي حكايات مئاتٍ من الأميركيين الذين رَفَضوا دفعَ ضرائبهم لأنّهم تصرَّفوا بوحي من مبادئهم التي زَعَم آرمبرست أنّها لا تَدْخل ضمن حدود المكن. كما أنّ «رابطة مقاومي الحرب» تَشْرح الوسائلَ القانونيةَ لذلك الرفض، ومنها ما استخدمتُه أنا بنفسي لعدم دفع الضرائب لحكومتي الأميركية منذ عام ١٩٩٦، وأعني. عدم تلقّي راتب سنوي يتعدّى حدًا معيَّنًا.[٣]

ثم إنّني لا أعتقد أنّ عدم حضور ورشة العمل كان سيفوِّت عليّ ميدانًا هامًا لنشر أفكاري المؤيِّدة للفلسطينيين. وقد يكون بإمكان آرمبرست أن يقول إنّ المقاطعة، أو المقاطعة الأكاديمية، «لم تؤثِّر مطلقًا في سياسات المؤسسات الأوروبية والأميركية التي تَدْعم إسرائيل.» ولكنّ «التبادل الثقافي» بين الطرفيْن لم يؤدّ، في حقيقة الأمر، إلى تخفيف القمع الإسرائيلي. تكتب منى بايكر ولورنس دايڤدسون في هذا الصدد ما يلي: «إنّ التبادلات الثقافية استمرّت بين الإسرائيليين وبقية العالم منذ عام ١٩٤٨... لكنّها لم تؤثِّر قيد أنملة في السياسات القمعية والكولونيالية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ففي ظل هذه الشروط يُرجَّح ألاّ يحقِّق الحوار أيَّ شيء في المستقبل، إلاّ إذا تزامن مع ضغطٍ حقيقيٍ مفروض من الخارج »[٤]

كما أنّ عدم حضور الورشة لا يعني وقفَ التواصل مع الباحثين لأنّ كل أبحاثنا كانت منشورةً على الموقع الإلكتروني. وبكلمة، فإنّ عدم حضور تلك الورشة لم يكن يَهْدف إلى منع التبادل الثقافي، بل إلى منع تحويل هذا اللقاء إلى مجال

---

١ ـ Nick Pretzlik and Isabelle Humphries, "Go to the West Bank!: Israeli Demolition of Bedouin Homes in the Negev," www.islamonline.net/english/views/2003/11

ولمراجعة ما يسبّبه ذلك من أضرار على الحريات الأكاديمية الفلسطينية راجع: www.arabhra.org/dd/dd/121.htm

٢ ـ "Israeli Bedouins Resist Pressure to Pull up Tents in the Desert," **LA TIMES**, July 4, 2004.

٣ ـ أنظر www.warresisters.org و www.nwtrcc.org

٤ ـ Mona Baker and Lawrence Davidson, "In Defence of the Boycott of Israeli Academic Institutions" (www.counterpunch.org/backer09182003.html)

يستطيع الإسرائيليون فيه أن يَشْعروا بأنَّ صهيونيّتهم مقبولةٌ تمامًا من الجميع وأنَّ بمقدورهم أن يواصلوا تطويرَ أبحاثهم في الوقت الذي يواصلون فيه ممارسةَ صهيونيّتهم!

ولكنّ منظِّمي المؤتمر العامّ (لا الورشة) عَرَضوا عليّ حلاً آخر. فقد قرأوا كلَّ مراسلاتنا الإلكترونية مع آرمبرست، وأَدْركوا أنّنا (أنا وزميلتي اللبنانية) تعرَّضنا لتمييزٍ مِنْ قِبَله لكوننا المشاركتيْن الوحيدتيْن اللتيْن يُطْلب منهما كَسْرُ قانونِ دولتهما شرطًا لحضورهما المؤتمرَ. وأدركوا أنّنا تَعَرَّضنا للتجريح بسبب تصرفات آرمبرست العدائية واللامهنيّة، بل والمُفْعَمةِ بالتعبيرات والتلميحات الجنسية البذيئة (من قبيل «أنتِ والصهاينة في سريرٍ واحد أصلاً!»). غير أنَّ أكثر ما يُحزن في طريقة آرمبرست للتعامل مع هذه القضية ليس، في رأيي، أسلوبَه التشهيريَّ الذي يَسْتخدمه باستمرار، ويُظْهر ابتعادَ حججه عن «اللاعقلانية» (التي يرميني بها). وإنّما ما يهدِّد حقًّا قيمةَ المهنة الأكاديمية ذاتِها هو محاولتُه إقناعَ المثقفين بلاجدوى أيّة محاولةٍ يقومون بها لتغيير أيّ شيء (أو لتغيير أيّ شيء يوافق مبادئه طبعًا). ولعلّ أفضلَ ردٍّ على هذا المنطق هو ما جاء على لسان مارتن لوثر كِنْغ حين قال: «إنَّ العمل اللاعنفي المباشر يسعى إلى خلق أزمة وإلى تعزيز تأزُّم، بما يكفي لإجبار مجتمعٍ رَفَضَ التفاوضَ دائمًا على مواجهة مسألة معيّنة. وهكذا يسعى هذا العملُ إلى مسرحة dramatization تلكَ المسألة، لكي يصبح مستحيلاً تجاهُلُها بعد ذلك.» ولهذا السبب يُقاطِع الناسُ لأنَّهم قادرون على ذلك، في وقتٍ لا يَفْعل فيه كثيرون غيرُهم أيَّ شيء لمقاومة الظلم أو الاحتلال.

إنَّ زيادة «التأزُّم» هو تحديدًا ما حَصَدَه الباحثون الداعون إلى المقاطعة حين تمّ تبنّي المقاطعة الأكاديمية العالمية لنظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا.[1] ولكنّ آرمبرست يؤكِّد أنَّ علينا مسايرةَ إسرائيل حين تريد أن تشارك في شؤون العالم، كأيّ دولةٍ عادية، لمجرَّد زعمه أنّ «معظم» المشاركين قد يرَوْن فعلَ أيّ شيءٍ آخرٍ «أمرًا سخيفًا»؛ أوْ لأنَّ عدمَ المسايرة سيسبِّب لنا أذًى شخصيًّا كبيرًا؛ أو لأنَّ رَفض المسايرة قد لا يكون بالأثر الكبير الذي نتمنّاه. والحقيقة أنَّ أطروحة آرمبرست عن «الثبات على المبادئ» consistency يُمْكن اختصارُها في الزعم بأنَّ عدم القيام بأيّ شيء ضدّ الأهوال التي يُواجهها الفلسطينيون، وبدعمٍ من حكومته (الولايات المتحدة)، يَجْعل الباحثَ أكثرَ مبدئيةً! إذن، لمجرّد عدم قدرة آرمبرست وحدَه على تغيير كلّ شيءٍ يريد تغييرَه، فإنَّه يؤكِّد ضرورةَ عدم محاولة تغيير أيّ شيء. يا للثَّباتِ على المبادئ!

المفارقة اللاذعة هي أنّ المتضرِّرين من تطبيق هذه المبادئ «العقلانية» (وهذا وصفُ آرمبرست) هُمْ مَنْ يُفْترض أنّنا نُدافع عنهم. فمنطق آرمبرست يقول إنَّ على الناشطين المعادين للصهيونية ألاّ يتعلّموا تعليمًا عاليًا في الغرب لأنَّ الصهاينة موجودون هناك أصلاً؛ إذنْ علينا أن نكتفي بتعليمٍ أقلّ (وفي حالتي أنا «يَنْصحني» آرمبرست بأن أُوقِفَ شهادةَ الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة برنستون، علمًا أنّ لا برنامجَ دكتوراه في الأنثروبولوجيا ـ باللغة الإنجليزية على الأقل ـ متوافر حاليًا في أيّ جامعة لبنانية). كما يَخْلص آرمبرست إلى أنّ علينا ألاّ نَطْمح إلى نيل مناصب أكاديمية إذا لم نستطع اختيارَ «زملائنا» في العمل الأكاديمي. لكنّ مثل هذا المنطق «العقلاني» لا يَدْعم إلاّ مَنْ هُمْ في مراكز القوة أصلاً (كأصحاب الكراسي الجامعية أو مديري مراكز الأبحاث) ولا يُسْهم إلاّ في الحفاظ على الوضع الراهن المؤيِّد للصهيونية. إنَّ هذا المنطق تحديدًا هو الذي يؤدِّي إلى إعطاء إسرائيل شرعيةً عالميةً لم يكن لها أن تنالَها بالقوة العسكرية وحدها، وهو الذي يَجْعل مهنة الأكاديميين الإسرائيليين مفيدةً للدولة الإسرائيلية بل ومربحةً لهؤلاء الأكاديميين أيضًا!

ففي عام ٢٠٠١ مثلاً كانت موازنة الجامعات الإسرائيلية للأبحاث والتطوير تُقدّر بـ ٨٤٨ مليون دولار، بحسب بيان وزير المالية الإسرائيلي (**جيروسالم بوست**، ١١ كانون الأول ٢٠٠٣). معظم هذه الأموال في حقيقة الأمر تأتي من الاتحاد الأوروبي (الذي خَصَّصَ ٦ مليارات دولار سنويًا بين عاميْ ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ لمشاريع قد تَشْمل إسرائيلَ، وفي عام ٢٠٠٣ شَمَل ١٤٠ مشروعًا مموَّلاً من الاتحاد الأوروبي إسرائيلَ بالفعل).[2] ولكنْ لكي تَحْصل إسرائيلُ على التمويل فإنَّ عليها ـ بحسب تشريع الاتحاد الأوروبي ـ أن تَحْترم حقوقَ الإنسان. طبعًا إسرائيل لا تَحْترم حقوقَ الشعب الفلسطيني. إذن، إذا كانت المعاهدُ الأوروبية لا تطبِّق شروطَها، فعلى الباحثين الآخرين الذين يشاركون في برامج مِنْ تمويل الاتحاد الأوروبي أن ينبِّهوا إلى هذا الخلل. إنّ هذا هو، ببساطة، واجبُهم تجاه مهنتهم ذاتها. فلماذا يجب عليّ أن أتخلّى عن هذا الواجب؟ على العكس، علينا، كما أرى، أن نَفْعل ما في وسعنا لتغيير الواقع، وسنكتشف ـ مع كل خطوةٍ نخطوها ـ أنّنا قد أَسْهمنا في خلق حقائق جديدة تُعيننا على مواصلة المسيرة.

ثم إنَّ آرمبرست يتعمّد خلطَ الأمور بالقول إنَّ علينا، لكي نكون «جادّين» وغير «انتقائيين،» أن نتخلّى عن أيّة صلة بأيّة مؤسسة ذات أدنى علاقة بإسرائيل (ومن هنا يُطالبني بوقف الدكتوراه في برنستون) لكنّ هذا المنطق هو المنطقُ نفسُه

---

١ ـ أنظرْ F.W. Lancaster & Lorraine Haricombe, "The Academic Boycott of South Africa," at www.monabaker.com

٢ ـ Sarah Leibovich - Dar, "Scholars Under Siege," **Haaretz**, Nov. 22, 2003.

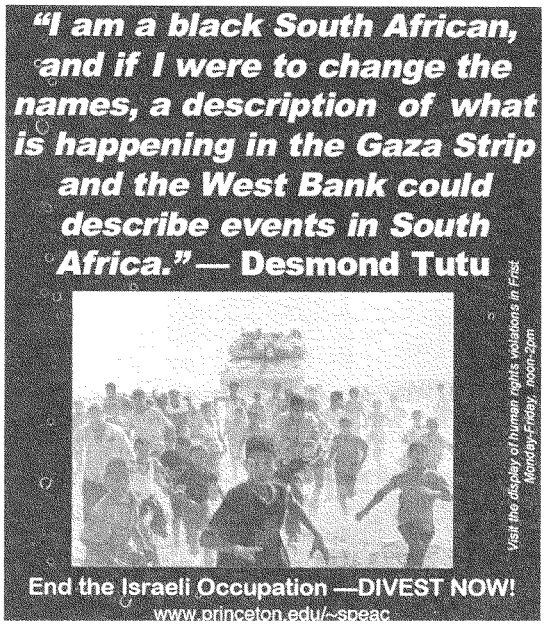

«دعم المقاطعة يكون بتأييد حملة الطلاب لسحب الاستثمارات من إسرائيل، لا بالتخلّي عن الدراسة في جامعة أميركية»: ملصق لطلاب پرنستون

الذي يَستخدمه أعداءُ مقاطعة الشركات الداعمة للدولة الإسرائيلية فَهُمْ يقولون: «إنْ لم تستطيعوا مقاطعةَ **كلّ** شركة تمتّ بصلة إلى إسرائيل، فلماذا تقاطعون أيّ شيء أصلاً؟» ولكيْ نَمسّ الخللَ في هذا المنطق، ما علينا إلاّ أن نرى مَن المستفيد من سلوك هذا المنطق. فالحال أنك إنْ لم تقاطعْ أيَّ شيء على الإطلاق، فذلك سيزيد من الأرباح التي تجنيها الشركاتُ من استثمارِها في إسرائيل، وسيَخْلق أوضاعًا أكثرَ ملاءمةً لمزيد من الاستثمار؛ في حين أنّكَ لو قاطعتَ ما استطعتَ إلى ذلك سبيلاً فستقلّل بعملك هذا من تلك الأرباح، وستَخْلق أسبابًا للشركات لكي ترى بأُمّ عينها أنّ أيّ استثمار إضافي في إسرائيل سيكون أقلَّ ربحيّةً، وستُسهم أيضًا في إضعاف الصهيونية (القائمةِ أساسًا على دعم الشركات المعولمة الكبرى إضافةً إلى دعم الدول الكبرى).

دعوني أضربْ مثالاً على ذلك «مؤسسةً» أخرى (غيرَ جامعة بن غوريون) استثمرتْ من أجل «تحويل» صحراء النقب. فحين أدّت حملةُ مقاطعة البضائع الإسرائيلية في أوروبا والولايات المتحدة إلى خفض مبيعات شركة «أوسم» (وهي شركة إسرائيلية من ممتلكات «نستله» السويسرية) في الخارج، قامت الحكومةُ الإسرائيليةُ بإلغاء هِبَةٍ كانت تعتزم تقديمَها إلى «نستله» لمساعدتها على توسيع مصنعها في مستوطنة سيديروت اليهودية الصّرف وقالت الحكومة الإسرائيلية إنّ «نستله» لم تَبِعْ من منتوجات «أوسم،» ولم توظِّف من الإسرائيليين، بما يكفي لتشجيعها على زيادة استثماراتها في سيديروت وهكذا ألغت «نستله» خططَ التوسيع هناك، ويسعى كثيرون من مستوطني سيديروت إلى مغادرة هذه المستوطنة باتجاه بلدان أخرى وقد نَنْجح ـ بمزيد من الضغوط المتواصلة على «نستله» هنا وهناك وفي كل مكان ـ في دفع هذه الشركة السويسرية إلى مغادرة سيديروت وبذلك سنبيِّن عدمَ «ربحيّة» المشروع الصهيوني، وسنزيد من إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلدة «النجد» (التي أصبحتْ تسمّى سيديروت).

والأمرُ مماثلٌ بالنسبة إلى المقاطعة الأكاديمية فإذا لم نستطع قَطْعَ **كلّ** الارتباطات بداعمي إسرائيل، فإنّنا نستطيع مع ذلك أن نُصرّ على المقاطعة الأكاديمية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، ونستطيع أن نَرْفض تقديمَ «مؤهّلاتنا» المؤسساتية والوطنية لجعل الباحثين الإسرائيليين يحسُّون بأنّهم يعيشون حياةً طبيعيةً بيننا. والحقّ أنّ مقالتي التي ردَّ عليها آرمبرست في **النهار** ذَكَرَتْ غيضًا من فيض من الباحثين الأوروبيين والأميركيين الذين يؤمنون بأنّهم قادرون حقًّا على اختيار زملائهم، عَكْسَ ما يَزْعم آرمبرست، بل وكَرَّسوا حَظْرًا على أيّ اتصالٍ رسمي (نشر مشترك، مشاريع بحثية، عقد مؤتمرات في إسرائيل، .) بباحثين إسرائيليين يمثّلون مؤسساتٍ إسرائيليةً أكاديمية وبالمناسبة، فإنّ أحد الباحثين المذكورين في مقالتي سَبَقَ أن عَلَّمَ، مثل آرمبرست، في أوكسفورد، قبل أن يُفْصَل من وظيفته لرفضه أن يَقْبل في صفّه طالبًا إسرائيليًا عَمِلَ في الجيش الإسرائيلي (وهذا قد يُشكّل إضاءَة مثيرةً لهجوم آرمبرست عليّ)

هذا وقد أَصْدر مئاتُ الباحثين الفلسطينيين والعرب الآخرين والأوروبيين والأميركيين، بعد مشاورات استمرّت ثلاثَ سنوات، دعوةً منسّقةً إلى أكاديميي العالم بوجوب رفض التعاون مع أيّ مؤسسة إسرائيلية، وذلك من أجل دفع المجتمع الأكاديمي الإسرائيلي إلى اتّخاذ موقفٍ معادٍ لسياسات الحكومة الإسرائيلية العنصرية ومن المهمّ هنا أن نَذْكر أنّ هذه الدعوة هي جزء من حملة مقاطعة عالمية شاملة، وأنّها وسيلةٌ بالغةُ الفعّالية لفضح نفاق إسرائيل «المدافِعة» عن «الديموقراطية والمبادئ الأكاديمية» ولخفض أرباحها الاقتصادية (فمثلاً، انخفضت المؤتمراتُ العالميةُ المنعقدةُ في إسرائيل بنسبة ٦٦٪ عمّا كانت عليه عام ٢٠٠٢، بحسب جريدة **هآرتس** في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ـ وهذا ما يُمْكن ردُّه إلى المقاطعة والانتفاضة معًا طبعًا).

إنّ إسهامي الفعّال في حركة المقاطعة لا يكون برفضي الرقصَ في قاعةٍ كبرى تتضمّن فردًا إسرائيليًا أو اثنيْن (ويَكْذب آرمبرست حين يُلمح إلى أنّني رقصتُ مع الإسرائيليين!)، وإنّما برفضي أن أَدْخلَ في سجالٍ في ورشةِ عملٍ مع إسرائيلي يمثّل مؤسسةً أكاديميةً صهيونية وأَسْتطيع أن أُسهم بفعالية في نشر الوعي بعدوانية الصهيونية لا من خلال مسايرتي باحثًا (آرمبرست) يعيش في المملكة المتحدة ويُكافئ ويشجّع الأكاديميا الإسرائيلية، بل من خلال الجهر بالمعارضة، ومن خلال شرحي أسبابَ عدائنا المستمرّ للصهيونية (أما بالنسبة إلى الزميل الفلسطيني الذي ساجَلَ الأكاديميَّ الإسرائيليَّ، على ما يَذْكر آرمبرست، فذلك هو وَضْعُ عدد من الفلسطينيين وخاصةً داخل فلسطين ٤٨ المحتلّة ـ وهو وضعٌ يختلف بالتأكيد عمّا نُواجهه نحن الذين لا نَخْضع اليومَ، بفضل المقاومة بمختلف أشكالها، للاحتلال

الإسرائيلي). وأَسْتطيع أن أقاطع المؤسساتِ الأكاديميةَ الإسرائيليةَ لا بالتخلّي عن نيل الدكتوراه من جامعة أميركية تَرْتبط إدارتُها بعلاقةِ صداقةٍ مع الصهيونية، بل بتأييد حملةِ الطلاّب هناك من أجل أن تَسْحب هذه الجامعةُ الأموالَ من شركاتٍ «تُجْري معاملات كبيرةً في إسرائيل» (أمثال جنرال إلكتريك، وماكدونالدز، وجونسون آند جونسون)،[1] وبالانخراط في الاحتجاجات ضدّ دعوة مسؤولين إسرائيليين للحديث في حرم پرنستون الجامعي أمثال: صموئيل توليدانو المساعدِ السابقِ لمدير الموساد (في شباط ٢٠٠٢)، وأفرائيم سنيه وزيرِ النقل (في نيسان ٢٠٠٣)، وناتان شارنسكي وزيرِ الشتات (في أيلول ٢٠٠٣)، والجنرال شيمون پيري (في حزيران ٢٠٠٤) هذه هي الأمور التي نَستطيع أن نفعلها، نحن الباحثين الأميركيين والأوروبيين والعربَ، وقد فعلناها أو فَعَلْنا بعضَها وسنَفْعل المزيدَ. وكان أثرُ ذلك كبيرًا على هَيْبة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وإنتاجها.[2] وما زَعْمُ آرمبرست أنّ المقاطعة كانت بلا معنًى إلاّ حيلةٌ لتبرئةِ نفسِه من عدم فعل أيّ شيءٍ مماثل، أو لعدم تقديمه أيَّ بديلٍ قابلٍ للتطبيق بشكل واسع.

حين رَفَضَ هنري دايڤيد ثورو، احتجاجًا على عدوان أميركا على المكسيك عام ١٨٤٦، أن يَدْفع ضرائبَه، وسُجِنَ، زارَه رالف والدو ايمرسون (الذي كان يؤيِّد موقفَ ثورو) وسأله «ماذا تَفْعل في الداخل؟» فأجاب ثورو: «بل ماذا تَفْعل أنتَ في **الخارج**؟» إنّ هذا هو، في النهاية، ملخَّصُ الصراع ضدّ الصهيونية؛ إنّه ما يقوم به كلُّ فردٍ على أرض الواقع. وفي خاتمة المطاف، أَسْهم ثورو في تأسيس «حركة مقاومة الضرائب لتمويل الحرب،» وهي حركةٌ لعبتْ دورًا هامًا في التأسيس لمعارضة الحرب على ڤيتنام، ومن ثم على العراق، وأَسْهمتْ بعد عقود في تأسيس منظمة SUSTAIN («أَوْقِفوا دعمَ إسرائيل بأموال الضرائب الأميركية الآن») ومقرُّها في جامعة جورجتاون التي تخرَّج منها آرمبرست. أمّا إيمرسون فأَسْهم في التبرير «العقلاني» للجُبْن الثقافي الذي يمثِّله آرمبرست أفضلَ تمثيل إنّ لدى آرمبرست مليونَ حجّةٍ لكي لا يَفْعل شيئًا لمقاومة الصهيونية ولعودة اللاجئين إلى كلّ فلسطين؛ لكنّ ما سيُسَجَّل عليه في المقام الأول هو ما فَعَلَه لمنع الآخرين من القيام بما يؤمنون أنّهم قادرون عليه، بل ومعاقبتهم بسبب تجرؤهم على ذلك!

٤ ـ ردًا على والتر آرمبرست: أقترح فتحَ مكاتب للمقاطعة الأكاديمية في وزارات الثقافة والتربية والتعليم العالي

عمر نشّابة*

نشرتْ جريدة **النهار** في صفحة «قضايا **النهار**» في عددها الصادر يوم الثلاثاء في ٢٠٠٤/٧/١٣ رسالة ردّ للدكتور والتر آرمبرست على مقال للسيدة كيرستن شايد يتناول موضوع مقاطعة إسرائيل ويبدو أنّ «قضايا **النهار**» بنشرها تلك الرسالة قد فتحت البابَ واسعًا للنقاش وتوضيح بعض الأمور في ما يتعلّق بالمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل وداعميها

لا تحتاج السيدة كيرستن شايد إلى شهادة في الأخلاق الرفيعة والثبات في المواقف المحقّة، فهي مناضلة مثابرة متخرّجة من المدرسة التي ينتمي إليها مئاتُ المناضلين والمناضلات الأميركيين من أجل استعادة الحقوق والكرامة الانسانية.

وأما كلام الدكتور آرمبرست في رسالته فلا يليق بموقعه وبموقع جامعة أوكسفورد العريقة. ذلك أنّه يستخدم لغةً ومعاني تستهدف السيدة شايد بالتجريح الشخصي والكذب عنها وعن نشاطها. وكان قد اتهم اللبنانيين «بمشاطرة حلبة الرقص مع الإسرائيليين بدلاً من طاولة النقاش،» وتحدّث عن «الإسرائيليين وهم يضحكون» بينما كان يكتب رسالته ـ وهو كلام تافه أتفاجأ أن يصدر عن بروفسور تخرّج من أهمّ الجامعات الغربية وله منشوراتٌ وكتبٌ عدّة. إلاّ أنّ التفسير الوحيد لذلك الأسلوب السخيف في النقاش هو الضعف والهيستيريا. لكنْ على الرغم من ذلك فلا بدّ أن أعلِّق على كلامه من أجل «نقل [بعض] الأفكار السياسية إلى الأوروبيين والأميركيين» **دون** أن أَحْضر ورشةَ عملٍ تستضيف أكاديميين إسرائيليين عبّر في رسالته عن حرصه عليهم.

بدايةً، لَفَتَ انتباهي العنوانُ المنشورُ لرسالة آرمبرست: «ستؤدي مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين إلى عدم مشاركة اللبنانيين في المؤتمرات » ما الذي يعنيه آرمبرست بذلك؟ أهو تهديد مبطّن؟ هل احترام القانون وقرار رفض العنصرية سيؤدّي إلى حرمان اللبنانيين من المعرفة والتبادل العلمي الأكاديمي؟ أسأل بكل بساطة. هل أدّت مقاطعةُ أكاديميي

---

١ ـ www.princeton.edu/-speac/support.htm ولمزيد من المعلومات عن نشاطات طلاب پرنستون تأييدًا لفلسطين الحرة، راجع www.princeton.edu/pcp/

٢ ـ للاطلاع على ملخّص ذلك الأثر راجع Polly Curtis, "The Academic Boycott of Israel Gains Momentum," **The Guardian**, March 25, 2004.

* ـ محاضر في حقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت والمقال نُشر في **النهار** ٢٠٠٤/٧/٢٠

«ألا يحرّك الأميركيون والأوروبيون ساكنًا لأنّ الأفكار السياسية لم تنتقل إليهم؟». مع وصول الأولاد والمعلّمين الفلسطينيين إلى مدارسهم

جنوب أفريقيا خلال الحكم العنصري في ذلك البلد إلى عدم مشاركة البريطانيين في المؤتمرات؟ أمْ أنّ الأكاديميين الجنوبأفريقيين هم الذين مُنعوا من حضور تلك المؤتمرات بسبب عنصريتهم واعتداءاتهم على السكان الأصليين؟ أيريد آرمبرست إقناعنا بأنّ الصهيونية أقلّ عنصرية من السياسة الجنوبأفريقية قبل التحرّر، وبأنّ الأكاديميين الصهاينة يتحكّمون بالمؤتمرات أينما وُجدتْ؟

قد يكون لكلام آرمبرست منحًى آخر: فهل هو موجّه إلى بعض الأكاديميين اللبنانيين الذين لا يهمّهم النضالُ من أجل الحقوق المشروعة في فلسطين، والذين يعتقدون أنّ ذلك النضال يُضرّ بالمصالح اللبنانية، ليقول لهم إنّ الالتزام بالمقاطعة يَحْرمهم التبادلَ العلمي والمعرفةَ والتطوّر؟

إنّ مقاطعة إسرائيل قرار صادر خلال ما يعتبره الكثيرون «المرحلةَ الذهبية» في بناء لبنان الحديث وتطوير قدراته الإنتاجية الزراعية والصناعية والتربوية والأكاديمية (رغم المشكلات السياسية الداخلية التي كان يعانيها قسمٌ كبيرٌ من اللبنانيين). فخلال تلك المراحل، صدر قرارُ مقاطعة إسرائيل عن الرئيس الراحل كميل شمعون «فتى العروبة الأغرّ» الذي أقرّ قانونًا بهذا الخصوص في ١٩٥٥/٦/٢٢. وأكّد الرئيس الراحل فؤاد شهاب بعد ذلك على المقاطعة باصدار المرسوم رقم ١٢٥٦٢ في ١٩٦٣/٤/١٩. وما زالت تلك القوانين ساريةَ المفعول حتى يومنا هذا.

ينص قانون مقاطعة إسرائيل الصادر في ١٩٥٥/٦/٢٢ على حظر كل شخص يَعْقد اتفاقًا مع هيئات إسرائيلية أو أشخاص إسرائيليين، متى كان «موضوعُ الاتفاق صفقاتٍ تجاريةً أو عملياتٍ ماليةً أو أيَّ تعامل آخر أيًا كانت طبيعته.» وبحسب هذا القانون، لا تقتصر معاقبةُ المخالفين على «الأشغال الشاقة الموقّتة من ثلاث إلى عشر سنوات،» بل يعاقِب القانونُ أيضًا ـ ومن خلال أحكام تَصْدر عن المحاكم العسكرية ـ المكانَ الذي يَعْمل فيه المخالفون، إذ «تعلَّقُ خلاصةُ كلِّ حكمٍ بالإدانة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بأحرف كبيرة على واجهة محل المحكوم عليه أو المصنع أو المخزن أو غيرها من الأماكن التي يعمل فيها.»

قد لا تُعتبر المشاركةُ في مؤتمر عام كمؤتمرات الأمم المتحدة أو غيرها من المؤتمرات العلمية التي يَحْضرها أحيانًا إسرائيليون مخالفةً للقانون اللبناني. غير أنّ عقد اتفاق ما، أو المشاركة في ورشة عمل مصغّرة تَصْدر عنها توصياتٌ مشتركة، مع المعرفة المسبّقة بمشاركة إسرائيليين، قد يُعتبران نوعًا من اتفاق مع أشخاص إسرائيليين ـ وهذا يشكّل خرقًا واضحًا للقانون اللبناني.

وينصّ المرسوم رقم ١٢٥٦٢ الصادر في ١٩٦٣/٤/١٩ على تولّي مكتب مقاطعة إسرائيل شؤونَ المقاطعة بإشراف وزير الاقتصاد الوطني. وهنا ينبغي توضيحُ بعض المسائل التقنية المتعلّقة بعملية المقاطعة. إنّ استمرار مقاطعة إسرائيل يساهم في منع خطّة التطبيع من الاكتمال في الوطن العربي. وكانت تلك الخطّة قد قَطَعتْ أشواطًا في مصر والأردن، وحتى في لبنان أيامَ فتح مكتب الارتباط الإسرائيلي في «جونيه» في الثمانينيات ويبدو أنّ هناك اهتمامًا خاصًا اليوم من قِبل بعض الأطراف، في الخارج وفي الداخل، بإعادة دفع عملية التطبيع مع إسرائيل إلى الامام، خاصّةً على المستوى الأكاديمي والثقافي والتربوي. لذا ينبغي التركيزُ على التعامل مع ذلك الجانب من الخطّة بالطرق المناسبة في هذا السياق أقترحُ فتحَ مكاتب للمقاطعة الأكاديمية تابعة لوزارات الثقافة والتربية والتعليم العالي في لبنان وفي سائر البلدان، لا العربية والإسلامية وحدها، بل في كلّ بلد يعارض ممارسات إسرائيل العنصرية. ويكون هدف تلك المكاتب تقديم المعلومات القانونية المناسبة للأكاديميين الراغبين في حضور مؤتمرات وورش عمل دولية. وليس هدف تلك المكاتب منع الأكاديميين من حضور مؤتمرات يَحْضرها إسرائيليون، وإنّما توحيد الجهود على المستوى العربي والدولي للضغط من أجل منع مشاركة الأكاديميين الإسرائيليين في تلك المؤتمرات. فكما تكاتفتْ بلدانُ العالم في المقاطعة الشاملة لجنوب أفريقيا في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات للتعبير عن رفض العنصرية والأپارتايد، ينبغي أن نتكاتف اليوم لمقاطعة الصهيونية التي لا تقلّ عنصريةً.

وكانت مقاطعةُ جنوب أفريقيا، برعاية الأمم المتحدة، قد شملت الإجراءات التالية[1].

---

١ ـ **Perspectives on the Professions** (A Periodical of the Center for the Study of Ethics in the Professions), Illinois Institute of Technology, vol. 15, no. 1, Fall 1995.

١- عدم سفر الأكاديميين إلى جنوب أفريقيا، وعدم دعوة الأكاديميين الجنوبأفريقيين؛

٢ ـ رفض نشر المقالات والدراسات الصادرة عن الأكاديمين الجنوبأفريقيين؛

٣ ـ عدم التعاون مع الأكاديميين الجنوبأفريقيين، وعدم دعوتهم إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية؛

٤ ـ عدم بيع أو شراء الكتب وبرامج الكمبيوتر من وإلى جنوب أفريقيا؛

٥ ـ عدم توظيف الأكاديميين الجنوبأفريقيين، وعدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن المؤسسات التربوية والتعليمية الجنوبأفريقية.

فلماذا لا تطبّق تلك الإجراءاتُ على الأكاديميين الإسرائيليين؟

أسأل البروفسور آرمبرست مجددًا: هل إسرائيل التي قَتَلَتْ مئات آلاف العرب، وشَرّدت الملايينَ بعد أن أخرجتْهم من ديارهم بحجّة أنّهم ليسوا أصحاب الأرض، ودمّرتْ مئات المدارس والجامعات والمكتبات والمستشفيات والمؤسسات الإنسانية والتربوية والثقافية وغيرها، وجَرَفتْ آلافَ الدونمات من الأراضي الزراعية، وقَطعتْ آلافَ الأشجار، وتخالف عشرات القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وتستمرّ في احتلال بيوت الناس وأرضهم، وتميّز بين اليهود وغير اليهود في ما يتعلّق بالحقوق الإنسانية... هل إسرائيل هذه أقلُّ وحشيةً وخبثًا وتدميرًا من أفريقيا الجنوبية العنصرية التي تكاتف العالمُ لمقاطعتها أكاديميًا واقتصاديًا وثقافيًا؟

لكنْ قد يقول قائل إنّ بعض الأكاديميين الإسرائيليين لا يؤيدون ما تفعله حكوماتُهم، فلِمَ نقاطعهم؟

يردّ زفي رازي من دائرة التاريخ في جامعة تل أبيب على ذلك التساؤل بقوله: «ما دامت هناك بلدانٌ تَرْتكب جرائمَ حرب، فإنّه يجب اتخاذُ إجراءات جذرية ضدّها. إنّ القيادة [الإسرائيلية] ترتكب هولوكوستًا ضدّ البلاد، وإنّ المجتمع الإسرائيلي ينتحر. وعلى كلّ مَنْ يستطيع فعلَ شيءٍ أن يفعله » وردًا على سؤال عمّا إذا كان سيتضرّر هو وزملاؤه من المقاطعة قال رازي: «أَوَلَسْتُ أتضرّر عندما يَقْطع الناسُ أشجارَ زيتون الفلسطينيين؟ أنا أتضرّر لمجرّد عيشي في مجتمع كهذا. هذه هي مشكلة المقاطعة ـ إنّها تؤذي الخيِّر والسيِّء!»[1]

أخيرًا يسأل آرمبرست في ردّه على شايد: «في مسألة المقاطعة، يَظْهر العربُ ومؤيِّدوهم في مظهر مَنْ يسعون الى إسكات الآخرين، في حين يَظْهر الإسرائيليون مدافعين عن حرية التعبير. فأيّ طريقة هي الأفضل في نظركم لنقل الأفكار السياسية إلى الأميركيين والأوروبيين؟»

إنّ إسرائيل تَمْنع الفلسطينيين من الانتقال من بيت الى بيت ومن شارع إلى شارع، وتَعْمل على إذلال الناس بشكل يومي، ولا يحرك «الأميركيون والأوروبيون» ساكنًا. هل لأنّ «الأفكار السياسية» لم تنتقل إليهم؟

هل نبحث عن الـ «طريقة الأفضل» في الكلام والنقاش والتبادل والفذلكة ضمن «حرية التعبير» لنقل الأفكار السياسية إلى الأميركيين والأوروبيين؟ أم نَعْمل على رفض كلّ جوانب التطبيع مع الكيانات العنصرية التي تَغْتصب أدنى حقوق الإنسان وتقتل الناس وتدمّر البيوتَ والمدارسَ والجامعات بشكل يوميّ؟ «أي طريقة هي الأفضل في نظركم» لنحافظ على كرامتنا الإنسانية؟!

٥ ـ رداً على آرمبرست: أيكون مقالُكَ ضد شايد جزءاً من المكارثية الجديدة؟

راي جريْدِيني*

ليس من حقّ والتر آرمبرست، لكونه مجرَّدَ داعٍ إلى اجتماع ورشةِ عملٍ في مؤتمر الدراسات المتوسطية التابع لمركز روبرت شومن، أن يُدْلي بأيّ تعليقٍ على هموم أو أفعال كيرستن شايد وزميلتها اللبنانية اللتيْن رَفَضتا حضورَ ورشةٍ يشارك فيها أحدُ الأكاديميين الإسرائيليين في فلورنسا (إيطاليا). إنّ دورَه كان يجب أن يكون محصورًا بإيجاد حلٍّ لمشكلةٍ حقيقيةٍ واجهتْ هاتيْن الباحثتيْن اللبنانيتيْن. كان عليه، حين كَتَبَتا إليه تَعْرضان عليه مُعْضِلتَهما، أن يتعاطفَ مع موقفهما، وأن يَعْرضَ العملَ على إيجاد حلٍّ لها، وذلك عبر التفاوض معهما لكي تشتركا في ورشةِ عملٍ أخرى داخل

---

١ ـ سارة ليبوفيتش، **هآرتس**، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣، مذكور في نصّ كلمة سماح إدريس أمام الأسكوا (بيروت)، في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وعنوانها. «التضامن لا يكون إلاّ بالنقد.»

* ـ عالمُ اجتماع، يقيم في أستراليا والمقال نُشر في **النهار**، ٢٠٠٤/٧/٢٠.

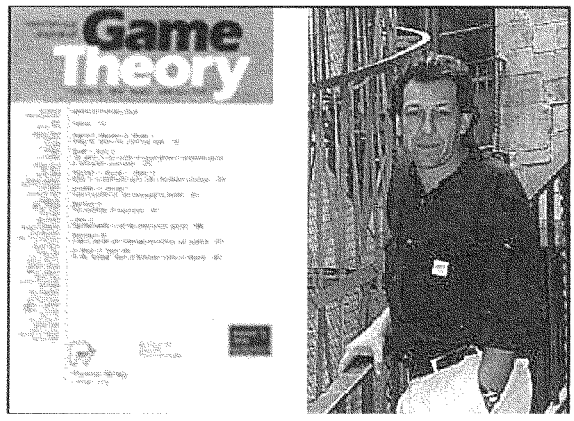

«واجه عدد كبير من موقعي عريضة المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل تهديدات، سيلڤان سوران طُرد من رئاسة تحرير مجلّته

المؤتمر، بدلاً من أن يكتفي بالقول إنّه «يأسف لعدم تمكُّنهما من الحضور!» لم يكن عليه أن يَفْترض أنّهما تَطْلبان منه سَحْبَ المُشارك الإسرائيلي من المؤتمر. ولم يكن عليه أن يَشْعر بالاستياء أو الريبة حتى لو كَتَبَتا إليه قبلَ أسبوع فقط من انعقاد المؤتمر. فلقد كان من حقّ السيّدة كيرستن شايد وزميلتها أن تبحثا عن منبرٍ بديلٍ لقراءةِ ورقتيْهما في تلك الظروف ـ أيْ لكون القانون اللبناني يحظِّر عليهما المشاركةَ مع إسرائيليّ غير أنّ ما يبدو واضحًا تمامَ الوضوح هو أنّ آرمبرست استمتَعَ واستلَذَّ باقتحامه خضمَّ هذه المشكلة! والحقُّ أنّه من المثير للفضول أن نراه يُزيح من طريقه زميلتَه في تنظيم المؤتمر، الباحثةَ المصريةَ «منى أباظة،» ليلعب هو بنفسه دَوْر المنظِّم الأوحدِ للمؤتمر!

أمّا أن يرى آرمبرست ملائمًا أن يقول إنّ المقاطعة الأكاديمية العالمية لإسرائيل ليست معارَضةً فعّالةً لهذا الكيان، فذلك ليس من شأنه على الإطلاق، ولم يكن ينبغي أن يعلِّقَ على هذا الموضوع بأيّ شكلٍ من الأشكال. ولو كان يتمتّع بذرّةٍ من الإحساس، بدلاً من ذلك الموقف غير المحترف ـ بل والمتعجرف والإمبريالي ـ الذي اتّخذه من الباحثتيْن اللبنانيتيْن، ولاسيّما من خلال ردّه على مقالة كيرستن شايد، لَمَا أَقْحَمَ نفسَه في التعرّض لقضية المقاطعة برمّتها.

ومع ذلك فعلى المرء أن يوافق آرمبرست على شيء ممّا أَدْلى به بخصوص المقاطعة. ذلك أنّه من الصحيح أنّ الإسرائيليين والصهاينة في العالم نجحوا وينجحون في إيصال رسائلهم الإعلانية إلى الجمهور الأميركي والجمهور الأوروبي أفضلَ بكثير من الفلسطينيين وأنصارهم. ولكنّ ذلك لا يعود إلى الأسباب التي يوحي بها آرمبرست (فيما هو «يَضْحك» مع الإسرائيليين على الفلسطينيين وأنصارهم!) بل يعود إلى الإمكانيات الثقافية والمالية التي يتمتّع بها الإسرائيليون وأنصارُهم، وهي التي تَجْعل المقاطعة الأكاديميةَ «مأثرةً سياسيةً رخيصةً.» وإنّها لكذلك. إنّها رخيصةٌ وسياسيةٌ ـ ولكنّ الضرورةَ وحدَها هي التي دَفَعَتْها إلى أن تكون كذلك. والحقّ أنّ البروفسور آرمبرست يُنْهك نفسَه في العودة إلى التحليل العقلاني بحثًا عن المفارقات والتناقضات والمعايير المزدوجة داخل المقاطعة الأكاديمية. فالحال أنْ ليس ثمة أكاديميٌّ واحدٌ يؤْمن بأنّ المقاطعة الأكاديمية ستغيِّر السياسات الإسرائيلية وحدها، وفورًا، ولكنّ هدف المقاطعين كان دائمًا مجردَ إثارةِ القضايا ودفْع الناس إلى قراءة الوقائع كما يَعْرضها الفلسطينيون المظلومون وأنصارُهم. وعلى الرغم من الأذى الذي لحق كثيرًا من دعاة المقاطعة، كما يتجلّى في آلاف رسائل الكراهية والتهديد التي صبّها الصهاينةُ في كل أنحاء العالم على الجامعات التي توظِّفهم، فإنّ المقاطعة دَفَعَت الكثيرين إلى رؤية الفظاعات التي ترتكبها إسرائيلُ ضدّ الشعب الفلسطيني، وضدّ مؤسساته التعليمية بشكل خاص.

الأهمُّ، والأكثرُ بعثًا على القلق، هو نبرةُ آرمبرست التي تُخفي تهديداتٍ مبطَّنةً ضدّ السيدة شايد. فإذ يتّهمها بعدم مراعاة الانسجام في أفعال المقاطعة التي تقوم بها، يقترح أنّ عليها أن تكون حذرةً من مواقفها السياسية، لكونها (أيْ شايد) طالبةً في جامعة پرنستون، التي يَزْعم أنّها مؤسسةٌ صهيونيةٌ أو أنّها ـ على الأقل ـ داعمةٌ للصهيونية وللدولة الإسرائيلية.

إنّ هذا النوع من الردود نموذجٌ للتهديدات المفعمةِ بالكراهية، وكان على عددٍ كبيرٍ من موقّعي عريضة المقاطعة الأكاديمية العالمية لإسرائيل أن يواجهوها. ففضلاً عن أولئك الذين تَذْكرهم كيرستن شايد في مقالتها، هناك أيضًا علماءُ رياضيات في باريس تلقّوا رسائلَ كراهيةٍ قاسيةً وتهديداتٍ لحياتهم ولحياةِ عائلاتهم، كما تلقّوْا تهديداتٍ تطاول مستقبلَهم المهنيّ ومستقبلَ طلاّبهم في نَشْرِ أبحاثهم. واحد من هؤلاء الباحثين البارزين هو الدكتور سيلڤان سوران، الذي طُرِد من وظيفته كرئيس تحريرٍ لمجلة محترمة تختصّ بالرياضيّات هي **المجلة العالمية لنظرية اللعبة**. كما أنّ حَمْلة القمع المكارثية التي تُطارِدُ العربَ والمسلمين في الجامعات الأميركية، طلاّبًا وأساتذةً، بَلَغَتْ أبعادًا أقلُّ ما يقال إنّها أبعادٌ فاشستية، على نحوٍ ما يَظْهر في «مراقبة» النصوص، تلك المراقبة التي أسّسها دانييل پايْپس و«منتدى الشرق الأوسط» التابعُ له مع موقع campuswatch.org الإلكتروني وإنّ المرء ليتساءل ما إذا كان الأمرُ نفسُه يَحْدث في أوكسفورد... حيث يُعلّم آرمبرست!

٦ ـ ردّ على ردّ شايد: هذه هي تجربتي الشخصية في مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين وكيف حوّلها الصهاينة في جامعة ميشيغان لمصلحتهم*

والتر آرمبرست

أولاً، تدّعي السيدة شادي أنّني طردتُها هي وزميلتَها من ورشة العمل في فلورنسا. هذا خطأ. وتَنْقل عني قولي لها في الرسالة التي وجّهتُها إليها بالبريد الإلكتروني إنّني آسف لأنّها لن تَحْضر ورشةَ العمل. بعبارة أخرى، لأنّني ما كنتُ لأَطْرد المشاركَ الإسرائيلي كما طلبتْ، ولأنّها كانت قد قالت بوضوح إنّها لن تَحْضر إذا كان هناك إسرائيلي، فإنّه لم يبقَ أمامي من خيار سوى أن أُعرب عن أسفي لأنّها لن تتمكّن من الحضور. يمكن اتهامي بأنّني تصرّفتُ على أساس أنّ السيدة شايد صادقةٌ في قولها إنّها لن تحضر مؤتمرًا يشارك فيه إسرائيلي، لكنْ لا يُمْكن اتهامي بأنّني طردتُها من ورشة العمل إنّ اعتبار ردّي على رسالتها الإلكترونية طردًا من ورشة العمل هو تشويه واضح للحقائق، وتدرك السيدة شايد ذلك جيدًا. ما جرى هو أنّ السيدة شايد وزميلتها انسحبتا من ورشة العمل.

في ما يتعلّق بقانون المقاطعة اللبناني، السيدة شايد تخادع. كان واضحًا في الرسالة التي وجّهتُها إليّ أنّها تقاطع عَن اقتناع. كان القانون حجّة لا سببًا للمقاطعة بالنسبة إليها. من غير المفاجئ أنّها لم تأتِ في ردّها الأخير في صحيفة **النهار** على ذكر الرسالة التي وجّهتُها إليها وأشرتُ فيها إلى أنّ القانون يَطْلب من الباحثين اللبنانيين فرضَ رقابة ذاتيةَ على أنفسهم. هذا هو الواقع. إذا أراد الباحثون اللبنانيون المشاركةَ في مؤتمرات دولية، يجب أن يَفْرضوا رقابة ذاتية على أنفسهم في حال وجود إسرائيليين. إذا كان الباحثون اللبنانيون يخشون حقًّا العواقبَ المترتّبةَ عن عدم احترام قوانين المقاطعة التي تطبّقها بلادُهم، فأنا أتعاطف معهم. هم مَنْ يقرّرون إذا كانوا يريدون مقاومة القانون أمْ لا لكنّني لست لبنانيًا، ولم يُعقد مؤتمرُ فلورنسا في لبنان، ورَبطت السيدة شايد مقاطعتَها في شكل خاص باقتناعها لا بالإكراه القانوني. فإذا كانت السلطات اللبنانية تريد فرض قانون مقاطعة على الباحثين اللبنانيين يُطبّق خارج الأراضي اللبنانية، فإنّ على اللبنانيين أن يلتزموا برقابة ذاتية. لا يمكنهم أن يتوقّعوا من الآخرين أن يفعلوا هذا مكانَهم ولن أطبّق القانونَ اللبناني على مؤتمر دولي، تمامًا كما لن أطبّق القانونَ الإسرائيلي.

عندما أثيرتْ مسألةُ المقاطعة، أَرسلتُ نسخًا عن كلّ الرسائل التي تبادلتُها مع السيدة شايد وزميلتها إلى الأعضاء الآخرين في ورشة العمل. أردتُ أن يقرّروا عن وعي إنْ كانوا يريدون البقاءَ في ورشة العمل أمْ يريدون الالتزامَ بالمقاطعة. وكانت صديقةُ السيدة شايد هي الوحيدة التي قرّرت الانسحاب كان هناك مشاركون عرب إلى جانب المشاركين الإسرائيليين في ورشات عمل أخرى في مؤتمر فلورنسا. كانت رسالة السيدة شايد تقود إلى الاستنتاج الوحيد الآتي: إمّا أنْ أَطْرد الإسرائيلي، أو أواجهَ انسحابَها الطوعي. فتهرُّبها من عواقب القانون اللبناني كان وسيلةً لا غاية. كنتُ لأعرب عن إعجابي بالسيدة شايد لو أنّها وَصَفَتْ وضعَها على الأقلّ من منطلق الإكراه القانوني غير المرغوب فيه، بدلاً من استعماله أداةً لإرغامي على طرد مشاركٍ اخترناه على أساس نوعية الطلب الذي تقدّم به إلى ورشة العمل.

لا تَعْرف السيدة شايد الإسرائيليَّ الذي شارك في حلقة العمل. لا تعرف شيئًا عن سياساته. قد يكون مكبَّلاً بقيود مجتمعه ووضعه في الأكاديميا، تمامًا كما أنّ الباحثين اللبنانيين مكبّلون بقيود مجتمعهم ووضعهم في الأكاديميا. هل تظنّ أنّه اختار العمل في جامعة بن غوريون لأنّها بُنيتْ على أرض مسلوبة؟ تَعْرف شايد حقّ المعرفة أنّه نادرًا ما يستطيع الأكاديميون اختيارَ المؤسسة التي يريدون العملَ فيها. في معظم الأحيان، يَقْبلون العملَ أينما تَسْنح لهم الفرصةُ. ولأنّي تحدّثتُ مع ذلك الإسرائيلي، فإنّي أَعْرف جيدًا أنّه لو أتيح له أن يختار بين العمل في جامعة تل أبيب وجامعة بن غوريون لاختار الأولى بدون أيّ تردّد.

سلوك السيدة شايد تجاه هذا الشخص الذي لا تَعْرفه خيرُ دليلٍ على أنّ المقاطعة لا تؤثّر في الملتزمين سياسيًا بل في الأشخاص الذين لم يَحْسموا أمرَهم بعدُ. تُرغم سياسةُ المقاطعة الشخصَ الذي قد تكون لديه اعتراضاتٌ كثيرةٌ تجاه سياسات حكومته على اتخاذ خيار. لكنْ أيُّ خيار سيتّخذ؟ هل يتخلّى عن وظيفته؟ هل يهاجر؟ قد يفعل ذلك إذا كان لديه الخيار، لكنْ ما أدرانا إنْ كان قد حصل يومًا عليه؟ في النهاية، تجعله المقاطعةُ **أقلّ** قدرةً على مقاومة حكومته إنّ الحكومة والسيدة شايد تطلبان منه أن يختار المعارضةَ الكاملة أو الدعمَ الكامل. ولأنّني أعرف هذا الشخص والسيدة شايد لا تعرفه، فقد استطعتُ أن أسأله إنْ كانَ يَدْعم استمرارَ الاحتلال وحالة الحرب ضدّ لبنان، فكان جوابُه بالنفي. لكنْ من غير المحتمل أن **يبوح** بهذا الأمر علنًا إذا أُرغِم على الاختيار بين معارضة حكومته أو الاستمرار في كسب رزقه كأكاديمي والمشاركة في المؤتمرات الدولية فهو لا يريد أن يقوم بأعمالٍ تُلْحق الأذى بمصدر رزقه، شأنُه في ذلك شأنُ السيدة شايد.

---

* ـ **النهار** ٢٠٠٤/٨/٢ والترجمة لنسرين ناضر

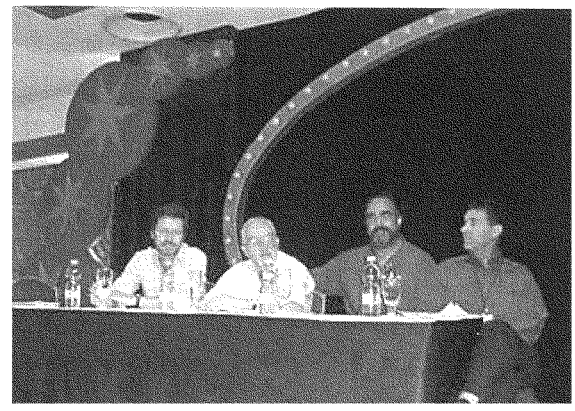

«في الأكاديميا تخلّف المقاطعة على الأرجح تأثير معاكسًا». مؤتمر في إسرائيل تحت شعار الحريات الأكاديمية الإسرائيلية (تموز ٢٠٠٤)

زعمت السيدة شايد أيضًا في مقالها أنّها «تقاوم» سدادَ الضرائب للحكومة الأميركية من خلال عدم تلقّي راتب سنوي يتعدّى حدًا معيّنًا منذ عام ١٩٩٦. هذا هراء. أنا في الوضع نفسه منذ عام ٢٠٠١، تاريخ انتقالي إلى بريطانيا. يسرّني أنّني لم أعد أدفع ضرائب لحكومة اميركية تموّل سياساتٍ لا أوافق عليها. لكنّها مسألة حظ، وليست مقاومةً للضرائب. مقاومة الضرائب الحقيقية هي عندما **يتعمّد** المرءُ عدمَ دفع ضريبة عن كاملِ ما يملك. وإذا كان لا يملك شيئًا، فهذه ليست مقاومة. إنّ التهرّب من الضريبة هو عصيان مدني يؤدّي حتمًا إلى عقوبة السجن إذا تمّ بطريقة علنية. وقد وَرَدَ على الموقع الإلكتروني لمصلحة الدخل الداخلي الأميركية: «بالإضافة إلى عقوبة السجن لسنوات عدّة، تَفْرضها المحاكم، يجب أن يَدْفع المحكومُ عليهم بالتهرّب من الضرائب رسومًا وضرائبَ وغراماتٍ مدنية، وفي معظم الأحيان تكاليف المحاكمة» (www.irs.gov).

استشهدت السيدة شايد بالأميركي هنري ديڤيد ثورو الذي دخل السجنَ احتجاجًا على النظام العسكري الأميركي في القرن التاسع عشر. وعدّدتْ في مقالها مواقعَ إلكترونيةً تشجّع على التهرّب من الضرائب كوسيلة للعصيان المدنيْ لكنّها لا تمارس العصيان المدني؛ ذلك أنّ الحصول على أجر متدنٍّ أو العيشَ في الخارج بعيدٌ كلّ البعد عن العصيان المدني. وضعُ السيدة شايد مشابهٌ لوضعي: ليس لديها التزامات ضريبية قانونية في الولايات المتحدة. وهذا جيد، لكنْ لا علاقة له بمقاومة النفوذ الأميركي

في أهمّ نقطة حول مبدإ المقاطعة السياسية، تزعم السيدة شايد أنّ ما كتبتُه عن الفاعلية السياسية للمقاطعة هو إدانةٌ لكل أنواع التحرّك السياسي. هذا هراء. إنّها مسألة تكتيك، لا مسألة أهداف. بالتأكيد يجب أن يشارك الأكاديميون في السياسة، لكنْ في المؤسسات الأميركية أو الأوروبية يؤْمن معظمُ الأشخاص بحرية التعبير الالتزام السياسي الأكثر فاعليةً في بيئة كهذه هو التزام إيجابي من خلال حلقات النقاش والمنشورات. فكرة المقاطعة قديمة أعرفها جيدًا؛ فقد رأت النورَ عندما بدأتُ الدراسات العليا في مطلع الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت، سارت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في اتجاه واحد: علاقة أكثر رسوخًا مع إسرائيل. هذا هو الإثباتُ الأبرزُ بصدد نتائج المقاطعة الأكاديمية. ويجب التشديد على أنّ السياسة الأميركية انحرفتْ نحو إسرائيل أكثرَ من أيّ وقت مضى، على الرغم من محاولات المقاطعة. بل الواقع أنّ المقاطعة تزيد الأمورَ سوءًا. فهي تساهم، لا سيما في المجال الأكاديمي، في **تعزيز** الهيمنة الإسرائيلية على الرأي العام الأميركي.

ربما نجحت المقاطعة في العديد من الحالات الصغيرة، لكنْ، في الإجمال، كانت النتائج عكسية وكارثية وأنا أَعْرف ذلك عن خبرة.

في أواخر الثمانينيات، كنتُ طالب دكتوراه في جامعة ميشيغان (لا جورجتاون كما ذكرت السيدة شايد في ردّها، مع أنّني علّمتُ في مركز جورجتاون للدراسات العربية المعاصرة طوال أربع سنوات). في ذلك الوقت، كانت الموضة الرائجة لدى الطلاّب الناشطين في ميشيغان هي بناء أكواخ صغيرة وبسيطة في ساحة الجامعة الرئيسية. كان الهدف معارضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال إلقاء الضوء على معاناة السود هناك ثم اتّبع الطلاب المؤيّدون للفلسطينيين الاستراتيجيا المناهضةَ للفصل العنصري من خلال بناء أكواخ للتعبير عن آثار الاحتلال الإسرائيلي بعد حصول ذلك، صنع طلاب صهاينة مجسّمَ حافلة، تجسيدًا لهجوم أخيرٍ في الأراضي المحتلّة أودى بحياة عدد من الأولاد، وكتبوا على إحدى جهات الحافلة: «أوقفوا الإرهاب العربي.»

غضب الطلاّبُ العرب عن حق. فلماذا يُربط العربُ كلّهم بالعنف؟ ولماذا يتركّز النقاش على طبيعة المقاومة العربية، لا على طبيعة الاحتلال الإسرائيلي؟ في ذلك الوقت، كنتُ عضوًا في مجموعة طالبية تُعرف بـ «لجنة التضامن مع فلسطين.» استطعنا أن نشكّل تحالفًا مع مجموعات طالبية يسارية في مجلس الطلاب عُيِّنتُ في المجلس بديلاً من عضو قدّم استقالتَه، وكُلِّفتُ بالعمل ضدّ المجموعة الصهيونية التي صَنَعت الحافلة.

اقترحتْ مجموعتُنا طرد هؤلاء الطلاب بسبب تصاريحهم العنصرية. وبعد نقاش طويل وحادّ، انتصرنا نحن، وطُردت المجموعةُ الصهيونية من مجلس الطلاب.

دام انتصارُنا الكبير على الصهيونية شهرًا واحدًا فقط. فقد مُنِيَ اليسارُ بهزيمة في الانتخابات اللاحقة، بما في ذلك حلفاؤنا الذين ساعدونا على الانتصار على المجموعة الصهيونية. وأعاد مجلسُ الطلاب الجديد قبولَ المجموعة التي صَنعتْ مجسّم الحافلة المهين، وحصلتْ على زيادة كبيرة في التمويل. المثيرُ للغضب أنّ عضوًا في المجموعة عُيِّن رئيسًا للجنة السلام والعدالة التابعة لمجلس الطلاب، والتي كانت مسؤولة عن تنسيق الأنشطة باسم الشعوب التي تتعرّض

للقمع مثل الفلسطينيين. بعبارة أخرى، كانت نتيجة نشاطنا السياسي أن أصبح الصهاينةُ مسؤولين عن الدفاع عن القضية الفلسطينية في حرم جامعة ميشيغان! كانت هزيمة اليسار المناهض للصهيونية في انتخابات الطلاب نتيجةً مباشرةً لسياستنا السلبية التي حاولنا من خلالها طردَ المجموعة التي صَنَعتْ مجسّم الحافلة المناهض للعرب. لقد أَسأْنا إلى قضية مناهضة الصهيونية في جامعة ميشيغان. وهذا هو التأثير الذي تخلّفه السياساتُ السلبية، بما في ذلك المقاطعة، في المؤسسات الأكاديمية الأميركية. وهكذا لا تنحصر المعادلة في ما يأتي: «إمّا أن تَدْعم المقاطعة أو تدعم اللامبالاة.» في الأكاديميا، تُخلِّف المقاطعةُ على الأرجح تأثيرًا معاكسًا.

شخصيًا، لستُ ضدّ المقاطعة الاقتصادية في المبدإ. كانت المقاطعة ضدّ جنوب أفريقيا فاعلة. لكنّ الفرق كبير بين مكانة كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا في الثقافة الأميركية. المصالح الإسرائيلية والصهيونية أكثر تداخلاً بالمجتمعات والاقتصادات الأميركية والأوروبية مما كانت عليه مصالحُ جنوب أفريقيا في مرحلة الفصل العنصري.

تعاطُفُ السيدة شايد مع الفلسطينيين يستحقّ الثناء، لكنْ يبدو أنّه ليس لديها أدنى فكرة عن المجتمع الأميركي. للصهيونية مدافعون أقوياء عنها في قلب الثقافة الأميركية فمثلاً فُرِض على أنسبائي المسيحيين في أوماها في نبراسكا أخذُ دروس عن المحرقة الأوروبية، ولم يكن الهدف من الدروس أن يدركوا وحشيةَ الإنسان تجاه أخيه الإنسان بل أن يتعاطفوا مع الصهيونية. وفي المقابل لم يكن للفصل العنصري في جنوب أفريقيا وجود ثقافي أو اقتصادي مماثل في الولايات المتحدة، لذا كان من السهل الترويجُ لفكرة المقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا. أما الوضع مع إسرائيل فمختلف جدًا.

فكّرتُ ذاتَ مرة في الإجراءات المطلوبة لمقاطعة إسرائيل بطريقة فاعلة. وسرعان ما تبيّن أنّ هذا يتطلّب مجهودًا كبيرًا. فالشركة التي أشتري منها الكهرباءَ يملكها رجل يتبرّع بمبالغ طائلة للقضايا الصهيونية. كان بإمكاني التعامل مع شركة أخرى، لكنّني اكتشفتُ أنّ الشركة التي اشتريتُ منها الكمبيوتر يملكها أيضًا رجل يتبرّع بالمال للقضايا الصهيونية. كان بإمكاني شراءُ كمبيوتر جديد، لكنّ شركة تعبئة المياه التي أتعامل معها تقدّم المال أيضًا لإسرائيل. في الواقع، تحظى إسرائيل بالشعبية في الولايات المتحدة، وتفادي الالتزام الاقتصادي مع أميركيين موالين لإسرائيل يتطلّب الانفصالَ عن المجتمع الأميركي.

في مجال حقوق الإنسان، المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل مبرّرة. الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ في بعض النواحي من الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لكنّها مسألة تكتيك. لا فائدة من الامتناع عن شراء طماطم مستوردة من إسرائيل. لا تؤثّر المقاطعةُ الفرديةُ في الدعم الأميركي لإسرائيل لا يمكن تنظيم مقاطعة اقتصادية فاعلة لإسرائيل إلاّ من خلال الضغوط السياسية على أعلى المستويات. إذًا يجب تركيز الجهود على حشد الدعم لدى السياسيين الأميركيين، كما يفعل الصهاينة ومؤيّدوهم. لكنّ الضغوط السياسية لن تكون فاعلة أبدًا في توسيع المقاطعة لتَشْمل الأكاديميا، كما أنّ محاولات الترويج للمقاطعة الأكاديمية لن تَسْمح بتفعيل المقاطعة الاقتصادية. ستكون النتائج عكسية من منطلق أنّه يجب أن يتمتّع الأكاديميون بحرية التعبير عن آرائهم بل الواقع أنّ المقاطعة الأكاديمية هي محفِّز للصهيونية

سأكون واضحًا جدًا: لست أقول إنّ أيّ تحرّك مستحيل. النقطة الأساسية هي التكتيك يولِّد تكتيكُ المقاطعة نتيجةً مناقضةً لما يريده المدافعون عنه. حادثة منى بايكر التي تَذْكرها السيدة شايد في ردّها مثالٌ جيّدٌ آخر على النتائج العكسية للمقاطعة. إنه مثل بريطاني وليس أميركيًا، لكنّ سلوك الدولتيْن متشابه.

فعند اندلاع الانتفاضة الثانية، انتشرت العرائضُ التي تدعو إلى المقاطعة في أوساط الأكاديميين البريطانيين والأميركيين. وبدا لبرهة أنّ الحركة تكتسب زخمًا. لكنْ تغيّر الوضع. فخلافًا لمقال **الغارديان** المتفائل الذي أتت السيدة شايد على ذكره («المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل تكتسب زخمًا»)، فقد وَضَعتْ قضيةُ منى بايكر حدًا لحركة المقاطعة البريطانية. كيف؟ حاولت الدكتورة بايكر، أستاذةُ مادّة الألسنية في معهد العلوم والتكنولوجيا في جامعة مانشستر، أن تطبّق المُثُلَ العليا التي تؤْمن بها، فطَرَدتْ إسرائيليّيْن من هيئة تحرير المجلة التي تُشْرف عليها. عَبْرَ طرد إسرائيليّيْن كانا يحتّلان مواقع أكاديمية، فعلتْ بايكر ما أرادت السيدة شايد أن أفعله بنفسي. يمكن استخلاصُ عِبَرٍ من قضية بايكر. فلقد أثار تصرُّفُها غَضَبَ الصحافة البريطانية، وألحقَ الأذى بحركة المقاطعة التي اتخذتْ موقفًا دفاعيًا في بريطانيا منذ نشر الخبر، والأسوأ من ذلك أنه أساء إلى صورة القضية الفلسطينية في بريطانيا. كانت هذه لحظةً حاسمةً في تراجع الدعم المعنوي الذي تمتّع به الفلسطينيون منذ بدء الانتفاضة الثانية. كان تأثير الخطوة التي قامت بها الدكتورة بايكر ملموسًا، لكنْ في اتجاه معاكس لما أرادتْه هي. وإذا أراد القرّاء الاطّلاع على مقال آخر نُشر في **الغارديان** عن آثار المقاطعة، فإنّي أحيلهم على مقال «الطلاب يعتبرون أنّ التوقيف عن العمل ليس كافيًا بحقّ المدرِّس في أكسفورد» (٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٣). يتحدّث المقال عن توقيف أستاذ في علم الأمراض في أكسفورد عن التدريس لأنّه رفض أن يصبح مستشارًا

«أثار تصرُّفُها غضب الصحافة البريطانية، وأساء إلى صورة القضية الفلسطينية» : د. منى بايكر التي طُردتْ إسرائيلييْن من هيئة تحرير مجلّتها

أكاديميًا لطالب إسرائيلي بحجّة أنّه يريد مقاطعة الإسرائيليين. والأسوأ من ذلك أنّه ألحق الأذى بصورة الفلسطينيين لدى محاولته الترويجَ لقضيّتهم

تهدف السيدة شايد من خلال استشهادها بمقال **الغارديان** إلى تصوير التوقيع على عرائض المقاطعة بأنّه مثال شجاع على التحرُّك الأكاديمي الناجح. هذا غير صحيح. إذ يعمد الأكاديميون الذين يظّنون أنّهم أكثر استقامةً من الآخرين إلى التوقيع على عرائض المقاطعة بهدف التعبير عن آرائهم السياسية، من دون أن تترتّب عليهم أيُّ أعباء على الصعيد الشخصي. إنّه تعبير رخيص عن الغضب، ويَسْهل على الصهاينة وحلفائهم التصدّي له. وقد ورد في مقال **الغارديان** أنّ النسخة الأخيرة من عريضة المقاطعة المناهضة للصهيونية جَمَعتْ ٣٠٠ توقيع، ولكنّ عريضةً **مناهضةً** للمقاطعة ومؤيدةً للصهيونية جَمَعتْ اعتبارًا من أيار ٢٠٠٢ (عندما لم تكن حركةُ مقاطعة الصهيونية تُحتضر كما الآن) أكثر من ٢٥٠٠ توقيع؛ وتجدون على الموقع الإلكتروني www.professors.org عددًا من المبادرات الأخرى للتوقيع على عرائض مؤيّدة للصهيونية. إذنْ، يمكن مواجهة العرائض بعرائض مضادّة؛ إنها تعبير عن رمزية فارغة.

تولِّد محاولاتُ مقاطعة الأكاديميين اشمئزازًا عامًا، وغالبًا ما تسبِّب إذلالاً علنيًا أو استبعادًا لمن يقومون بهذه المحاولات، والأسوأ من ذلك أنّها تضرّ بالقضية التي يدافع عنها المقاطعون. لم تُسجِّل محاولةٌ ناجحةٌ واحدة لطرد إسرائيلي من مركز أكاديمي في أيّ مكان في أوروبا أو الولايات المتحدة. لماذا يبذل، إذًا، مَنْ يهتمونّ فعلاً بالقضية الفلسطينية كلَّ هذا الجهد لتطبيق استراتيجيا أثبتتْ أنّها تولّد نتائجَ عكسية؟

السيدة شايد مقتنعة بأنّ التحرّك السياسي الوحيد الممكن هو رفض التحدّث مع الأخصام ومطالبة الآخرين بفظاظة بفعل الشيء نفسه. أُدرك هذا المفهوم جيدًا منذ أنْ كنتُ طالبًا في جامعة ميشيغان، وأَفْهم الحاجةَ إلى المقاومة من خلال الرفض، لكنّه ليس تكتيكًا فاعلاً في سياق أكاديمي أميركي يتحدّث كُثُرٌ عن الحاجة إلى أن يفهم الأكاديميون الأجانب السياسات العربية، لكنّ المؤتمر موضوعَ الجدل لم يُعقد في العالم العربي بل في أوروبا ويبدو أنّ مَنْ وجّهوا إليّ رسائل الردّ في **النهار** تجاهلوا أنّ النقاش الحادّ لا يرتكز على السياسات الشرق الأوسطية بل على أفضل طريقة للتأثير في السياسات الأوروبية والأميركية والحقّ أنّ لهذه السياسات شروطَها الخاصة. ونتيجةً لذلك، وإذا كان العرب يريدون التخلّص ممّن يُلْحق بهم البلاءَ (أَقْصد الولايات المتحدة)، فإنّ عليهم أن يأخذوا على محمل الجدّ واحدةً من توصيات الراحل إدوارد سعيد التي لم تحظَ بالانتباه الكافي: حاولُوا أن تَفْهموا ثقافةَ الولايات المتحدة وأوروبا ففي الثقافات الأكاديمية لهذه البلدان، لا تُعتبر المقاطعةُ طريقةً فاعلةً لمقاومة النفوذ الإسرائيلي أو الأميركي.

المقاطعة الأكاديمية بـ «اسم» الفلسطينيين هي في الواقع عنصر من عناصر القوة الصهيونية. إنّ صواب الأهداف السياسية التي تتوخّاها السيدة شايد وأصدقاؤها واضح لكلِّ مَنْ يدرس التاريخ، لكن من المؤسف أنّ التكتيك الذي يستعملونه يَخْدم عن غير قصدٍ القضيةَ التي يحاربونها

٧ ـ مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين: إذنْ، فلنقاطعْ معظمَ جامعات العالم! منى فياض*

في كلّ مرة أقرأ فيها عن مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين، ومع موافقتي البدهية عليها، وخاصةً لجهة لَفْتِ الانتباه إلى ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تقوم بالتدمير المنهج للمؤسسات الأكاديمية والثقافية الفلسطينية، من طريق الحواجز العسكرية والحصار الخانق والجدار الكولونيالي العنصري والاعتقالات والاعتداء العنيف على المدارس والجامعات وهيئاتها التدريسية والإدارية وطَلَبَتها، أظلّ أشعر بنوع من القلق، أو لنقلْ بعدم الراحة على الأقل، خوفًا من النظرة التبسيطية في التعامل مع المسألة، وخوفًا من أن لا تؤدّي الحملةُ إلى أهدافها المرجوّة بل إلى المزيد من تهميشنا العلمي والبحثي على الساحة العالمية.

* ـ أستاذة في الجامعة اللبنانية **النهار**، ٢٠٠٤/٨/٢.

وبَرَزَ هذا الشعور خاصةً بعد متابعتي للسجال الذي دار في صفحة «قضايا **النهار**» بحيث بدا الأمر وكأنّ علينا نحن كعرب وكلبنانيين «الانقطاعَ» عن المشاركة في أيّ من المؤتمرات أو النشاطات العلمية العالمية في كلّ مرة يكون حاضرًا فيها مشاركٌ إسرائيلي، وتحت طائلة قانون التخوين والتشهير والعقاب بالسجن! فهل علينا حقًّا أن نفهم المقاطعة على هذا الشكل؟ وهل هناك أصلاً نشاط علمي عالمي لا يشارك فيه إسرائيلي أو صهيوني؟ وهل علينا التسلّح بالقانون اللبناني من أجل «تهديد» كل مَنْ يشترك في نشاط علمي يشارك فيه إسرائيلي؟ أم أنّ هناك فهمًا آخر ممكنًا للمقاطعة بحيث يفيد أهدافَها دون التأثير سلبًا في المشاركة العربية والفلسطينية العلمية في المؤتمرات العلمية العالمية؟

حَصَلَ أنْ تلقيتُ للمرة الثانية خلال شهرين بريدًا إلكترونيًا يحمل بيانَ المبادئ العامة للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل ويَشْرح أسبابها المتعلقة بالممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، ويشير إلى حيثيات مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين بسبب تواطئهم الضمني على إدامة أشكال اضطهاد الفلسطينيين ومشاركتهم في كثير من الأحيان في المشروع الاستعماري وتحميلهم تبعةَ انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تقوم بها إسرائيل؛ وفيه دعوةٌ لتوسيع دائرة المقاطعة.

وأعتقد أنّه من المفيد التأكيد على خلاصة الموقف المقدَّم من قِبل فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل توضيح النقاش: فهم يَدْعون إلى «مقاطعة كافة أشكال العمل والتعاون والمشاريع الأكاديمية والثقافية المشتركة مع الجهات الإسرائيلية المختلفة بشكل عام ويُستثنى من ذلك تلك الأنشطةُ والعلاقاتُ التي تتم في سياق يَخْدم أهداف النضال الوطني الفلسطيني، والتي تَهْدف تحديدًا إلى مناهضة جميع أشكال الاضطهاد الإسرائيلي، على ألاّ تَشْترط هذه الأنشطة أو تؤدّي إلى التبعية أو التخلي عن المبادئ والحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف.»

أودّ أن أشير بدايةً إلى أول فهم وممارسة خاطئيْن للمقاطعة يسيئان إلى القضية الفلسطينية من ناحية، وإلى التواصل العلمي الأكاديمي من ناحية أخرى ـ وهو ما تؤدي إليه المقاطعة عندما تمارَس الآن، لأنّها لا تزال تطاول فلسطينيي الـ ٤٨ ومن دون تمييز. وهذه المسألة طُرحتْ بحدة في مؤتمر قاسم أمين في القاهرة عام ١٩٩٩، حيث كانت قد دعيتْ باحثةٌ فلسطينيةٌ عربية (تحمل الجنسيةَ الإسرائيليةَ بالطبع لأنّها من فلسطين ٤٨) إلى المؤتمر وتعالت أصواتٌ تتهجم على المجلس الثقافي الأعلى وتندِّد بدعوته «إسرائيليين!!» وتمت الإشارة في هذا السياق إلى المقاطعة وإلى ضرورة التمسك بها. فهل المقصود مقاطعةُ هذه الفئة مثلما نقاطع الإسرائيلي الصهيوني، تمامًا مثلما يتمّ الامتناعُ عن تسجيل زواج لبناني من فلسطينية مسيحية تَحْمل الجنسية الإسرائيلية بسبب الفهم الحَرْفي الضيق للقانون؟ هل هذه هي المقاطعة المطلوبة إذن؟ لمن؟ ولماذا؟ وهل تَخْدم هذه المقاطعة أهدافَ النضال الفلسطيني؟

أَفْهم المقاطعة على أنّها عدمُ دعوة أكاديميين إسرائيليين صهاينة إلى الدول العربية، وعدمُ الاشتراك في أيّ مشروع بحثي مع صهاينة ويضرّ بالنضال الفلسطيني، وعدمُ المساهمة في نشر فكرٍ معادٍ ومسيء، لأنّ ذلك يعني تطبيعًا لا يَهْدف سوى إلى خدمة مصالح الدولة الصهيونية العنصرية. وأَفْهم المقاطعة محاولةَ تحقيق امتناع الأكاديميين الغربيين عن دعوة الأكاديميين الصهاينة، وعدم دعمهم بأيّ طريقة كانت. ولكنّي لا أفهمها مقاطعةً للمؤتمرات العالمية التي تضمّ حضورًا إسرائيليًا، لأنّ في ذلك ضررًا وتعطيلاً للقدرة على تطوير إمكاناتنا ومساهماتنا العلمية .. الضئيلة أصلاً

صديقة لي فلسطينية ـ إسرائيلية، لا تَمْلك سوى الجنسية الإسرائيلية بحكم مولدها في فلسطين المحتلة بعد العام ١٩٤٨، وتشارك في مثل هذه المؤتمرات بتمويل من الجامعة الإسرائيلية (وذلك من بعض تناقضات ما يسمّى ديموقراطية إسرائيلية)، كَتَبتْ لي بعد مشاركتها في مؤتمر عن الصحة النفسية وعن أثر الحروب[1].

«ما ساءني في المؤتمر هو أنّ خطاب الصدمة Trauma التي تصيب المجتمعات التي في حالة حرب تهيمن عليه بشكل حصريّ الروايةُ الأميركيةُ والإسرائيلية، أيْ صدمةُ الحادي عشر من أيلول، وصدمةُ المجتمع الإسرائيلي الذي يعاني 'الإرهابَ' الفلسطيني. أما باقي الكوارث والحروب في العالم فقد ذُكرتْ بشكل عام أو عابر أو مقزّم. إنّ هذه الهيمنة الأكاديمية التي تَنْشر صوتَ الصحة النفسية للأميركيين واليهود عبر المؤتمرات الأكاديمية وتصل منها إلى الاعلام كوقائع علمية مدروسة هي نوع مهم جدًا من فرض طريقة تفكير، وطريقة تعامل، مع ما يسمّى 'وقائع' و'نظريات' إنّ غياب العالم الثالث والعالم العربي خاصةً، وبسبب الكلفة المادية للمؤتمرات أساسًا، يَتْرك الساحة مفتوحةً أمام دولة

---

١ ـ هو مؤتمر لم أستطع المشاركة فيه لسببين يلخّصان وضعيتنا في العالم العربي من جهة خوفًا من الاقتراب من الإسرائيليين أو المشاركة في نشاط ترأسه يهودية، وخوفًا من أن أوجَد معهم في قاعة واحدة فأصبح عميلة (مع أنّ بحثي يُظهر أثرَ الاحتلال الإسرائيلي المدمّر!)؛ ومن جهة أخرى لأنّي لن أَحْظى بأيّ تمويل من جامعتي، وبغضّ النظر عن موضوع المقاطعة أو عدمه، ولأسباب مالية صرفة تتعلّق بقِصَرِ نظر أنظمتنا

«في جنوب أفريقيا.. طرفان لا غير، أما هنا فالمسألة تتعلق بأطراف عدة» الحياة في جنوب أفريقيا العنصرية

صغيرة جدًا كإسرائيل لتنافس الأكاديميا الأميركية، وباقي الاكاديميات في العالم، ولتَعْرض نفسَها كخبير في كل مجال من مجالات العلم ـ وحتمًا في مجال الصحة النفسية. طبعًا أوصلتُ صوتي هذا لمن كان ممكنًا أن يصغي وأن يفكر في هذا الواقع وطالبتُ بأن يكون هنالك ضمن التنظيم صندوقٌ خاصٌ يدعم مصاريف السفر لباحثين في العالم العربي والعالم الثالث. لا أظنّ أنّ هذا الاقتراح سوف ينفّذ حالاً، لأنّ هذا يعني أنّ الطاقم الإداري المنتفع مباشرةً من منصبه ومن المنصة العالمية التي تمنحه إياها هذه المنظمةُ العالميةُ سوف يَقْطع الغصنَ الذي يجلس فوقه. ولكنْ أظنّ أنّ هذا الاقتراح كان بذرةً زُرعتْ وسوف تنبت بعد حين ويشاهَدُ تأثيرُها على الأرض في ما بعد.»

إنّ المسألة التي علينا تخطّيها هي كيف نواجه الخطابَ «العلمي» الصهيوني وندحضه علميًا بدل أن نهربَ من المواجهة ونتركَ الساحةَ العلميةَ لهم من دون منافس. وأوافق رأي راي جريديني (ردًا على سخرية آرمبرست وتهكمه الجارح لأنّ فيه الكثير من الصحة) بأنّ تفوقهم يعود إلى الإمكانات المادية المتاحة لهم، لكنّ السؤال هو. مَنْ المسؤول عن عدم إتاحة موارد مادية للباحثين العرب؟

وهكذا يبدو أنّ الاستشهاد بنموذج المقاطعة الذي نجح في جنوب أفريقيا، على أهميّته وفائدته، لا ينطبق على مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين سوى جزئيًا. ففي جنوب أفريقيا المسألة أبسط بكثير؛ إذ هناك طرفان لا غير الجنوب أفريقيين من جهة (من عنصريين وغير عنصريين بالطبع) والغربيين من جهة أخرى. لكنّ المسألة هنا تتعلق بأطراف عدة من الأكاديميين: الإسرائيليون اليهود الصهاينة من جهة، وهم الذين يمارسون الاضطهاد؛ والمناضلون اليهود المعادون للصهيونية والداعمون للقضية الفلسطينية، وهم يعانون الاضطهادَ؛ والاسرائيليون الفلسطينيون، وهم الأكثر تضرُّرًا من العنصرية الإسرائيلية ومن المقاطعة العربية لهم؛ وفلسطينيو الضفة وغزة؛ بالإضافة إلى الباحثين من الدول العربية أيضًا؛ وأخيرًا الباحثون من الدول الغربية

هناك خمسة أطراف على الأقلّ في هذه المعادلة المعقّدة والصعبة، ولكلّ منها خصوصيته وفاعليته أيضًا. فهل سنظلّ على مقاطعتنا للمواطنين العرب الإسرائيليين ونتركهم لأقدارهم؟ أَمْ علينا التعاونُ معهم، وخاصةً على المستوى الثقافي والعلمي؟ وهل على الباحثين العرب مقاطعة المؤتمرات العلمية التي يشارك فيها إسرائيليون مهما كان موضوعُها والباحثُ المشارك؟ وهل هذا هو الموقف الذي يَخْدم مصالحنا؟ هذا مع العلم أنّ المشاركين من العرب قلة أصلاً وذلك بسبب هامشية العرب في إنتاج المعرفة وتحوُّلهم مجرد مستهلكين لها ـ إلاّ عند انخراطهم في الدوائر العلمية لدول غربية، فعندها يصبحون في عداد مواطني تلك الدول تحديدًا. فهل لدينا أوهام حول وضعيّتنا العلمية ومساهماتنا في هذا الحقل، بحيث تكون مقاطعتنا فاعلة فتترك فراغًا لا يعوَّض وتساهم في فضح زيف ادّعاءات الصهيونية؟ أمْ أنّ المشاركة في جميع النشاطات العلمية العالمية المتاحة، واستخدامَ المواجهة العلمية، وفضحَ المنطق الصهيوني ذي الغطاء الأكاديمي تكون أجدى وأفعل وتقدّم خدمةً أكبرَ للقضية الفلسطينية نفسها؟

ما أفهمه من المقاطعة هو دعوة المؤسسات العلمية والعالمية والأكاديميين الغربيين إلى مقاطعة الأكاديميا الصهيونية ـ التي تخدم مصالح الاحتلال ـ دعمًا وتمويلاً ومشاركة ونشرًا.. مقاطعة فاعلة فلا نترك وسيلة لا نستخدمها للتوصُّل إلى هذا الهدف.

أما في ما يتعلّق بالتعامل مع الأكاديميين الإسرائيليين اليهود، فهناك أكثر من وجهة نظر، إحداها التي عبَّر عنها نشّابة، والأخرى عبّرتْ عنها صديقتي الفلسطينية «قرأت البيان حول مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين لديّ مواقف مركّبة تجاه هذا الموضوع: أولاً، لا شكّ في أنّ هنالك الكثير من الأكاديميين الإسرائيليين واليهود من العالم ممن استعملوا الأبحاثَ والأكاديميا لبرهنة مواقف لمصلحة النظام الإسرائيلي والخطاب الصهيوني. لا شكّ في هذا، وهو يحدث يوميًا. مثلاً، دراسة التاريخ وعلم الاجتماع داخل إسرائيل هي من منطلق يهودي صهيوني صرف. بعض الباحثين ممن يجرأون على تقديم خطاب آخر يهاجَمون ويعاقَبون. لكنْ من جهة ثانية، كيف أطالب أنا بحرية الفكر الأكاديمي إذا لم أَسْمح، من حيث المبدأ، بأن يكون هنالك حرية فكر أكاديمي لليهود؟ ثالثًا، هنالك تيار، صغير وضعيف الآن، من الباحثين اليهود الممتازين الذين يصفون أنفسهم بـ 'ما بعد الصهيونيين' ممن يؤثّرون إيجابًا في فرض الخطاب من رؤيا فلسطينية معارضة للفكر الصهيوني السائد. ويؤثّر صوت هذه الفئة بين اليهود أكثر بكثير من تأثير الأصوات الفلسطينية المحلية كما أنّها [الفئة المذكورة] تفتح الطريق أمام الفلسطينيين.»

وتتابع صديقتي «ما أراه هو أن يكون هنالك تعامل انتقائي مدروس مع الأفراد. هنالك فكر عنصري واضح وخادم للنظام، وهو ضدّ الفلسطينيين ومجنَّد بشكل يسيء إلى المهنية. هذه الأصوات يجب أن تناقش نقاشًا علميًا مساويًا لقوة الادعاءات التي تبشّر بها. ما يزعجني حقًا هو هيمنة المهنيين الأكاديميين اليهود على المجلات العلمية العالمية وعلى إدارة المؤتمرات الدولية بحيث يؤثّرون في خطابها ويفتحون المجال لليهود، أكثر من غيرهم، لينشروا فكرهم ويؤثّروا بطريقة موجّهة في الأكاديميا.»

لذا أجد أنّ المقاطعة المجدية هنا تترجَمُ مشاركةً في الفاعليات العلمية التي نُدعى إليها من أجل كشف الادعاءات ومواجهتها، لا الابتعاد عنها والانتظار السلبي الذي مارسناه لنصف قرن من دون جدوى.

في الحقيقة تذكّرني حركةُ المقاطعة كما تُطرح عند البعض، وخاصةً على المستوى الثقافي، بكل حركات المقاطعة التي قمنا بها من قبل، مثل منع ذكر اسم دولة إسرائيل (ما يشبه موقفَ الطفل عندما يغمض عينيه هربًا من رؤية ما يزعجه فهو يخفيه «سحريًا» بهذه الطريقة) والقيام بشطب اسمها من القواميس والكتب التي تشير إليها من قريب أو بعيد، إلى ما هنالك من ألوان مقاطعة تم تنفيذُها على مرّ السنين، دون أن نقوّم عائداتها وفائدتها ودون أن ننظر إلى أين أوصلنا هذا المنهج. وأرجو أن لا يفسَّر ذلك على أنّه يعني القبول بمبدإ التطبيع أو الدعوة إليه؛ فرمي الآخر بتهمة الخيانة أسهل من نقاشه. لذلك أرى أنّ المطلوب هو مجرد التوقف قليلاً والتفكير مليًا في هذا الأمر، وأن نعيد تقويم ممارساتنا، ونحاول ابتكار طرق أكثر فاعلية، ونأخذ في الاعتبار الحالات الخاصة، دون أن ننسى أنّ باستطاعتنا التوصل إلى أهداف المقاطعة كما عبّر عنها بيانُ حملة المقاطعة عبر المشاركة في مختلف النشاطات العلمية، والعمل على أن نكون عاملاً عضويًا ومشاركًا أساسيًا فيه. لكنْ أن نخلي الساحة، ونقاطعَ مؤتمرات عالمية مشاركتُنا فيها هامشيةٌ أصلاً ونادرة، فهو أمر يدعو إلى العجب!

علينا مواجهةُ أنفسنا وقراءة والتر آرمبرست بصراحته الجازمة. فما معنى ممارسة مقاطعة انتقائية لـ «بعض» النشاطات التي قد يدعى «البعض» للمشاركة فيها، وعدم مقاطعة كل الأكاديميا الغربية المشاركة أو الداعمة للبرامج (والسياسات في الكثير من الأحيان) الإسرائيلية؟ فلنقاطعْ إذن معظمَ جامعات العالم لأنّ فيها دائمًا صهيونيًا ما أو إسرائيليًا متعصّبًا!!! إلى أين سوف يؤدّي هذا؟ أليس إلى قطعنا نحن عن العالم؟ وإذا كان بالإمكان مقاطعة سلع استهلاكية، فهل بالإمكان عدم «استهلاك» المنتجات الثقافية، وماذا سوف يعني ذلك؟ وضدّ مصلحة مَنْ سوف يعمل؟ لنكن براغماتيين ونتساءل: هل من مصلحتنا مقاطعة الإنتاج الفكري والمؤتمرات وما شابه؟ ولنفكّر إلى ماذا سوف تؤدّي مقاطعتنا للإنتاج الفكري والعلمي؟ وما هي كلفتها وانعكاسها على الحركة العملية في بلادنا؟ وهل هذه هي الطريق الأنسب للإصلاح على المستويين الفكري والثقافي؟

ربما يتطلّب هذا إعادةَ النظر في قوانين المقاطعة نفسها، أو إعادةَ قراءتها بما يتماشى مع اقتراح اللجنة التأسيسية لحملة المقاطعة في الضفة والقطاع، بحيث تكفّ هذه القوانين عن كونها سيفًا غاشمًا مصلتًا على رقبة من نريد اختياره كبش محرقة أو من أجل معاقبته بذريعة الوطنية

٨ ـ رد على مداخلة منى فيّاض: نعم للضوابط، لا للتخوين

زهير الصباغ*

بصفتي أحدَ أعضاء اللجنة التأسيسية «للحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل،» وبصفتي أحدَ الأكاديميين الفلسطينيين، فإنني أودّ توضيح بعض الأمور التي وردتْ في مداخلة منى فياض عن موضوع المقاطعة.

لقد دعونا في مبادئنا العامة جميعَ الفلسطينيين إلى تطبيق ما يلي: «مقاطعة كافة أشكال العمل والتعاون والمشاريع الأكاديمية والثقافية المشتركة مع الجهات الإسرائيلية المختلفة بشكل عامّ. ويُستثنى من ذلك تلك الأنشطةُ والعلاقات التي تتم في سياقٍ يَخْدم أهدافَ النضال الوطني الفلسطيني، والتي تَهْدف تحديدًا إلى مناهضة جميع أشكال الاضطهاد الإسرائيلي، على ألاّ تَشْترط هذه الأنشطةُ أو تؤدّي إلى التبعية أو التخلي عن المبادئ والحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف.»

* ـ محاضر فلسطيني في علم الاجتماع **النهار** ٢٠٠٤/٨/٥

نعاني في فلسطين مشاطات وأفعالاً هدفُها التطبيع. مؤتمر فلسطيني - إسرائيلي - أردني عن تبادل الأراضي (٢٠٠٤).

وعلى ما يبدو، فإنّ هذه المبادئ تحتاج إلى المزيد من التوضيح، وهذا ما نحاوله هنا. إنّنا (كلجنة تأسيسية) لا نبغي العتابَ ولا التقريعَ، بل الحوار والتقدم إلى الأمام. ونعتبر الجدلَ في هذا الموضوع إثارةً جيدةً للأفكار التي تحملها مبادئنا العامة التي نَطْمح إلى تعميمها

(١) نحن نعاني حالةً من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وما يَنْتج عنه من بطش واضطهاد واستغلال وجرائم حرب متعددة. نحن لسنا أحرارًا في وطننا، ولا نتمتع باستقلالنا الوطني. وإلى الآن، لم نمارس حقَّنا في تقرير المصير. إنّنا نعتقد أنّ التطبيع عمليةٌ تراكميةٌ يمكن أن تحدث **بعد** المصالحة التاريخية، لا قَبْلَها. لذلك، نقف الآن، وبحزم، ضد أيّ مظاهر للتطبيع الأكاديمي والثقافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تضرّ بمصالحنا الوطنية وتُضْعف من نضالنا ومواقفنا السياسية.

(٢) نحن نعاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نشاطاتٍ وأفعالاً سياسيةً هدفُها التطبيع، ويشارك فيها بعضُ الأكاديميين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما أشكالُها فمختلفة، مثل المؤتمرات، ومشاريع «البحث» المشتركة، والندوات، ودورات «التدريب،» واللقاءات الشبابية، ومعسكرات العمل الصيفية، وغير ذلك. وتتم عملياتُ التطبيع بتمويلٍ وتشجيعٍ غربي وإسرائيلي، وهدفُها سياسي وإعلامي وليس علميًا. ذلك أنّ التطبيع السياسي الجاري يسعى إلى تجميل الوجه القبيح للمستعمِر الإسرائيلي، وإلى التخفيف من بشاعة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، ويشكّل لَبِنةً مجّانيةً وإضافيةً في بنية الإعلام الصهيوني. ولذلك نقف ضدّه

(٣) لم تَصْدر من طرفنا أيةُ دعوة أو تلميح إلى أنّنا ندعو إلى مقاطعة المؤتمرات الأكاديمية والعلمية حتى لو شارك فيها أكاديميون إسرائيليون. نحن ندعو كافةَ الأكاديميين والمثقفين العرب إلى المشاركة في كافة المؤتمرات الأكاديمية والعلمية، شرط أن لا تَهْدف هذه المؤتمراتُ إلى إجراء التطبيع السياسي مع الأكاديميين الإسرائيليين. ولذلك لا ندعو الأكاديميين والأكاديميات العرب إلى العزلة والتقوقع، ولا ندعو إلى إخلاء الساحة للأكاديميين الإسرائيليين المتواطئين بمواقفهم أو بصمتهم مع السياسات الاستعمارية لحكوماتهم الإسرائيلية المتعاقبة. فنحن لا نهرب من المواجهة، بل نسعى إليها. لنذهبْ ولنشاركْ في كافة المؤتمرات الأكاديمية والعلمية، ولنشرحْ مواقفَنا، ولنقارعْ ونجادل المواقفَ الإسرائيليةَ والصهيونيةَ، ولنكشفْ تواطؤ الأكاديميين الإسرائيليين مع سياسات حكوماتهم الاستعمارية، ولنُلْقِ الضوءَ على مواقفِهم المزيفة التي يُخْفونها تحت قناع الحياد الأكاديمي وعدم التسييس، ولنكشفْ صمتَهم المرعب إزاء جرائم حرب تُقترف باسمهم ضد المدنيين الفلسطينيين. ويجب التذكير هنا بأنّ غالبية أعضاء لجنتنا التأسيسية هم من الأكاديميين والعاملين في الجامعات الفلسطينية، ونحن نشارك في بعض هذه المؤتمرات ونَطْرح مواقفَنا ونجادل الأكاديميين الإسرائيليين ومؤيديهم من الأكاديميين الغربيين وبعض العرب

(٤) إننا لا زلنا نملك مقدرةَ التمييز بين نوعين من الأكاديميين الإسرائيليين (أ) **غالبية** متواطئة تَدْعم بشكل مباشر أو ضمني إدامةَ أشكال الاضطهاد الاستعماري، وتشارك في الكثير من الأحيان في المشروع الاستعماري الإسرائيلي (ب) **أقلية** من الأكاديميين الإسرائيليين، النقديين والأحرار والشرفاء والجريئين، الذين يعبِّرون عن احتجاجاتهم ونقدهم السياسي، نظريًا وعمليًا وبشكل منهجي، ضد الممارسات الاستعمارية لحكوماتهم. ونحن نثمّن مواقفهم وتضامنهم مع شعبنا العربي الفلسطيني

(٥) نحن لا نقاطع فلسطينيي ١٩٤٨، بل نعتبرهم جزءًا لا يتجزأ من شعبنا العربي الفلسطيني. كما أنّنا نقدِّر ظروفهم الاستثنائية، ونثمّن وقفتهم ونضالهم من أجل حقوقنا الوطنية المشتركة. لم ندعُ يومًا إلى مقاطعتهم، ولم ندعُ إلى مقاطعة العلم والمؤتمرات العلمية، ولا نعاني الأوهامَ المَرَضيَّةَ بوجودٍ صهيونيٍ في كل مكان ويجب تجنُّبُه. بالإضافة إلى ذلك، فأنا شخصيًا من عرب الـ ١٩٤٨.

(٦) جاء في مداخلتكِ، يا منى، بعضُ الخلط بين مبادئ دعوتنا إلى المقاطعة وبين ما نصّ عليه القانونُ اللبناني. نحن لسنا بصدد الخوض في نقاش مكوِّنات القانون اللبناني التي نَجْهلها، ولكنّنا نعتقد أنّ على العرب وضعَ ضوابط معينة تَمْنع بعضَ الأكاديميين التطبيعيين العرب من مواصلة تطبيعهم مع الأكاديميين الإسرائيليين المتواطئين مع السياسة الاستعمارية الإسرائيلية. ولكنّنا، في الوقت نفسه، نعارض استخدامَ سلاح التخوين والقمع والإرهاب الفكري - وهو سلاح يراد به تحقيقُ مآرب سياسية لا تَخْدم الوطنَ ولا المواطنين.

(٧) لا أتفق معكِ، يا منى، بخصوص دعوتك إلى «مواجهة أنفسنا وقراءة والتر آرمبرست بصراحته الجازمة » ذلك أنَّ والتر آرمبرست يَحْمل مواقفَ تستخفّ بالنضال السلمي مثل العرائض والمقاطعة، وهما أسلوبان يصفهما بـ «التعبير الرخيص عن الغضب» وبـ «الرمزية الفارغة.» كما أنّ والتر يستخلص «أنّ المقاطعة الأكاديمية» باسم الفلسطينيين «هي في الواقع عنصرٌ من عناصر القوة الصهيونية!» ويضيف والتر «جوهرةً» أخرى حين يقول. «في الواقع، المقاطعة الأكاديمية هي محفِّز للصهيونية!» أما البديل الذي طرحه فهو التالي. «حاولوا أن تفهموا ثقافةَ الولايات المتحدة وأوروبا في الثقافات الأكاديمية لهذه البلدان، لا تُعتبر المقاطعةُ طريقةً فاعلةً لمقاومة النفوذ الإسرائيلي أو الأمريكي.» كما أنّه يعتقد أنّه «لا يمكن تنظيم مقاطعة اقتصادية فاعلة لإسرائيل إلا من خلال الضغوط السياسية على أعلى المستويات إذ يجب تركيزُ الجهود على حشد الدعم لدى السياسيين الأميركيين كما يفعل الصهاينة ومؤيدوهم » ويَظْهر والتر بوضوح أنّه ما زال يحمل فكرًا استعلائيًا واستشراقيًا، وهو لا يؤْمن بالنضال السياسي السلمي بل بالمجموعات السياسية الضاغطة وموقفُه تسطيحٌ وتتفيهٌ للنضال السياسي السلمي، وتسويقٌ لليأس الممزوج بالانبهار بالقدرات الخارقة للصهاينة ولذلك أنصح بقراءة مداخلته بشكل نقدي

٩ ـ ردّ على ردّ آرمبرست: هدف المقاطعة هو خلق حالات وأوضاع، لا صور وانطباعات*

كيرستن شايد

عزيزي والتر،

مرةً ثانية تُشعرني بالسّرور وأنا مسرورة هذه المرة لأنّك في رسالتك الأخيرة المنشورة في **النهار** أَخْبرتني أنّك لا تدفع الضرائب للحكومة الأميركية؛ في حين كنتَ في رسالتيك (الأولى عبر الإيميل والثانية عبر **النهار**) قد قُلتَ خلافَ ذلك، وذَكَرْتَ ذلك لكي تَشْرح لي أنّ أيّ جهدٍ تَبْذله على طريق مقاطعة داعمي إسرائيل سيكون عبثًا أمام الأموال التي تَدْفعها أصلاً إلى الحكومة الأميركية. فلعلّك الآن ستجد عوائقَ أقلَّ أمامكَ من أجل عملٍ شيءٍ ما ضدّ الصهيونية. وهذه أخبار سارّةٌ حقًا، واسمحْ لي أن أَسْتخدم تعبيرَك الأثير I'm impressed (عملُكَ يثير إعجابي). **الآن**.

وعلى سيرة «الإعجاب،» فإنّه يبدو لي أنّك لا تدرك أنّ مقاطعة الإسرائيليين لا علاقةَ لها قطّ بإثارة إعجاب الأوروبيين والأميركيين. فالحقّ أنّ ميدان المقاطعة هو العمل المباشر، لا ميدان العلاقات العامة أو الديبلوماسية. إنّ المقاطعة لا تَهْدف إلى خلق انطباعات حسنة أو «صور» (images) محبَّبة إلى قلوب أنصار إسرائيل؛ وإنّما تَهْدف إلى خلق حالاتٍ وأوضاعٍ تؤْذي المجتمعَ الإسرائيلي واقتصادَه، وتَدْفع بالناس إلى التفكير في مدى شرعية الكيان الصهيوني وقدرته على الاستمرار، وتَجْعل من معاملة العالم له وكأنّه كيانٌ «طبيعيٌّ» أمرًا صعبًا بعضَ الشيء والحال أنّ هذا هو بالضبط سببُ قوة المقاطعة الرسمية العربية القديمة لإسرائيل. فقد كلّفتْ هذا الكيانَ بين عاميْ ١٩٥١ و١٩٩٤ ما بين ٤٠ و٩٠ بليون دولار.[١] وهذان المبلغان يوازيان عقدًا كاملاً أو عقديْن كامليْن من المساعدات الرسمية الأميركية للكيان العبري والأهمّ من ذلك هو أنّ المقاطعة الرسمية العربية (بغضّ النظر عن موقفنا السلبي جدًا من الأنظمة العربية) خَلَقتْ جوًا جَعَلَ سبعَ شركاتٍ فقط من أصل خمسمئة شركة معولمة كبرى تَسْتثمر أو تَنْشط علنًا في إسرائيل. وما كان أثرُ ذلك كلّه؟ أراك تبتسم ساخرًا وتَنْعته بالأثر الضئيل؛ لكنّ هذا **ليس** ما شَعَر به الإسرائيليون آنذاك. ففي تلك الفترة كانوا يتقاضَوْن دخلاً يقدَّر بنصفِ ما يتقاضوْنه اليوم. ولعلّك تَعْلم أنّ الاستثمارات والهبات التي أَغْدقتْها هذه الشركاتُ المعولمة (أمثالُ نستله وإستيه لودر وفيليب موريس...) على الكيان الصهيوني، إضافةً إلى الهبات الأكاديمية والثقافية، قد كان لها أعظمُ الأثر في ارتفاع ذلك الدخل بعد عام ١٩٩٤، أيْ بعد توقيع اتفاق أوسلو وتضعضُعِ المقاطعة الرسمية العربية

إنّ أفعال المقاطعة تَخْلق أوضاعًا حيّة. لذا، فحتى لو تحوَّلَ صديقُك الإسرائيلي «المسكين» إلى مؤيِّد للصهيونية بسبب رفضي أن أكونَ معه في ورشة عملٍ في فلورنسا، فإنّه سيجد ـ مع اشتداد ساعدِ المقاطعة الشاملة ـ أنّ العيش على نحوٍ طبيعيّ في دولة صهيونية سيغدو أصعبَ فأصعب. غير أنّ منطقَك هو أنّ علينا أن نجعل الحياةَ في إسرائيل **أسهلَ** بالنسبة إليه، وأكثرَ إشباعًا له من الناحية الثقافية والمهنية لماذا؟ لكي يدرك، يومًا ما، اللّهُ أعلمُ متى، أنّ الفلسطينيين

---

* ـ **النهار** ٢٠٠٤/٨/١٥

١ ـ الرقم الأول هو بحسب شيمون بيريز؛ وأما الثاني فهو بحسب مكتب المقاطعة العربية

«الأسوأ هو ضلوع أكاديميين أطبّاء إسرائيليين في التعذيب»: العمود الشهير في معتقل الخيام

يتعرَّضون للموت والأذى . في حين يواصل هو انتفاعَه من خيرات العنصرية الصهيونية (وإنْ عبَّر لك همسًا عن رفضه الحربَ بين إسرائيل وجيرانها). غير أنّ ذلك ليس حالَ ثمانية آلاف وتسعمئة أكاديميّ إسرائيلي على الأقل من أصل تسعة آلاف حاليًا (أيْ ما يعادل ٩٩٪ من الأكاديميين الإسرائيليين!)، وهذا يعني أنّه من المنطقيّ جدًا أن نعمل ضدّ هذه الشريحة (الأكاديميين) أسوةً بشرائح أخرى (عسكرية، اقتصادية، سياسية،...) تَدْعم الصهيونية [١]

وهذا يقودني إلى الحديث عن دور الأكاديميين الإسرائيليين وعن عمل دولتهم إنّ من المؤكّد أنّ الأكاديميين، شأنهم شأن بقية أفراد مجتمعهم، يَجْلبون القوةَ البشريةَ والاعتبار (البرستيج) والدَّخْلَ وغيرَ ذلك إلى دولتهم. لكنّهم، أكثرَ من الأفراد الآخرين، غالبًا ما يَصُوغون التبريرات والحججَ التي تَستند إليها دولتُهم، ويصوغون السياساتِ التي تتّبعها. إنّ الجامعات الإسرائيلية، كما يقول البروفسور شهيد عَلَمْ، تساعد «من خلال ارتباطاتها بالعسكر، وبالأحزاب السياسية، وبوسائل الإعلام، وبالاقتصاد، في بناءِ سياسةِ التفرقة العنصرية الإسرائيلية وإدامتِها وتبريرِها »[٢] بل إنّ الجامعات الإسرائيلية في بعض الحالات تعزِّز من وضع المستوطنات، كما هي حالةُ جامعة بار ـ إيلان التي توافق على احتساب موادّ جامعيةٍ ينالها الطالبُ من جامعات تقع في المستوطنات (المخالفةِ لقرارات الشرعية الدولية). والأسوأ من ذلك كلِّه هو ضلوعُ أكاديميين أطبّاء إسرائيليين في تعذيبِ الفلسطينيين، على نحوٍ ما كَشَفَ ديريك سامرفيلد.[٣]

هنا يلتقي القانونُ اللبناني (القاضي بحظر التعامل مع العدو الإسرائيلي) والدعوةِ العالمية إلى مقاطعة الأكاديميين الذين يشتغلون في مؤسسات إسرائيلية: فكلاهما يُصرّ على أنّ الإسرائيليين كأفراد هم جزءٌ أساسي من «إستابليشمنت» تعزِّز نزعةَ التفوق العنصرية اليهودية، وأنّ عليهم ـ من ثم ـ أن يكونوا موضعَ حساب. وأنّك لتبدو، يا والتر، في إجبارك الناسَ على أن يعرِّفوا أنفسَهم إمّا كضحايا مزعومين للقانون اللبناني وإمّا كناشطين سياسيين، عاجزًا عن رؤية الأسباب الكثيرة لضرورة عزل الإسرائيليين، مع أنّ السياسات الصهيونية قد أضرّت بكلّ جيران إسرائيل وبقضايا أخرى على صعيد الكوكب (مثل انتشار الأسلحة النووية). وحين استحضرتُ القانونَ اللبناني شرَحتُ الأسبابَ التي تدفع باللبنانيين ـ على وجه الخصوص ـ إلى رفض معاملة إسرائيل كيانًا «طبيعيًا،» وإلى التأكُّد أيضًا من عدم إسهامهم في ازدهارها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الأكاديمي. والحقّ أنّني ما كنتُ سأعترض على وجود شخص فلسطيني ينتمي إلى مؤسسة إسرائيلية أكثرَ مما كنتُ سأعترض على الحديث مع سجين فلسطيني في زنزانة إسرائيلية![٤] فأنا في نهاية المطاف لا أَطْلب من الفلسطينيين أن يتركوا ديارَهم، بل أَسْعى إلى الاسهام في أن يتخلّى الإسرائيليون عن الأرض لأصحابها الأصليين وإلى أن يتخلّوا عن الصهيونية أيضًا حين تَفْقد «ربحيَّتَها» كمشروع.

أنا واثقة بأنّك ستُماحِك حول الآثار المترتّبة على عزل دولةٍ وعزلِ مواطنيها. ولكنّني أتمنّى أن تتأمّل كلمات فريدريك دي كليرك، رئيس جمهورية جنوبي أفريقيا قبل زوال الأپارتايد، بخصوص المقاطعة الأكاديمية يقول دي كليرك: «فجأةً أُغلقتْ بوّاباتُ جامعاتِ ومكتباتِ [العالم] في وجه طلاّبنا اللامعين، وهو ما أَضْرم الحماسَ والحركةَ في دعاة التغيير »[٥] وإنّنا، حتى في هذه اللحظة، نَشْهد بأمِّ العين آثارَ عزل إسرائيل داخل أوروبا وهي تنمو نموًا مطّردًا: فإضافةً إلى الوقائع التي ذكرتُها في مقاليّ السابقيْن في جريدة **النهار**، فقد بدأتْ جمعيتان أكاديميتان عالميتان

---

١ ـ يقول المنشقّ الإسرائيلي البارز إيلان پاپي إنّ مئة باحث إسرائيلي فقط من أصل تسعة آلاف أعْلنوا نقدَهم جهارًا للاحتلال الإسرائيلي راجع "The Obstructed Dialogue," **Le Monde**, 25 June 2003.

٢ ـ Shahid Alam, "The Academic Boycott of Israel," **Counterpunch**, July 31, 2002.

٣ ـ Derek Summerfield, **British Medical Journal**, May 27, 1995, p. 311, 755.

٤ ـ ليت الدكتورة منى فياض تعيد قراءةَ ما كتبتُه، بعناية وليْتها تتذكّر (أو تَعْلم) أنّني عضو في هيئة تحرير مجلة الآداب التي أصدرت العامَ الماضي أضخمَ ملف ثقافي عربي عن مبدعي فلسطين ١٩٤٨، فنحن لا ندعو إلى مقاطعة فلسطينيي ٤٨ الذين نَعْتبرهم «حجرَ الزاوية» (عنوان الملفّ) في أيّ مشروع تحريريّ فلسطيني

٥ ـ **Haaretz**, May 16, 2003.

مرتبطتان بالاتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٠٣ بالبحث عن مصير الهبات الأوروبية المقدَّمة إلى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.[١] وهذه ليست إلاّ البدايةَ، يا والتر، لا النهاية. ومع ذلك فدعْني أَقْتبسْ كلامًا للإسرائيلي المنشقّ إيلان پاپي يقول فيه ما يلي: «حتى مع وجود نجاح **جزئيّ** [للمقاطعة]، فإنّ ثمة الكثيرَ ممّا يمكن كسبُه من جرّاء خلق تيّارٍ يَنْبذ الحضورَ الرسمي الأكاديمي الإسرائيلّي في الخارج. فهذا [النبذ] سيقوّي المعارضةَ الداخليةَ [داخل إسرائيل] للاحتلال، وسيُقْنع الأصواتَ المتردّدة، وربما يُقْنع أعدادًا متزايدةً [من الإسرائيليين] بالانضمام إلى حركة الرفض في صفوف العسكر وجنود الاحتياط . »[٢]

إنّ نصيحتَكَ لي بضرورة العمل على حشد صنّاع القرار داخل النخب من أجل دعم قضايانا تبدو لي أشبهَ بما يَفْعله رجالُ «أبي العلاء» في السلطة الفلسطينية: فهؤلاء ينتظرون من الأمم المتحدة أن تَفْعل شيئًا بعد إدانة المحكمة العليا لجدار الفصل العنصري، ولكنّهم ـ في الوقت نفسه ـ يبيعون الإسمنتَ إلى الإسرائيليين لكي يَبْنوا ذلك الجدار! إنّ «حاملي لواء القضية» سيواصلون الانتفاعَ من كلّ شيء، إلى أن يأتي وقتٌ يغيِّر فيه «مَنْ يُحْسَب لهم حساب» people who count أفكارَهم بشأن الصهيونية. ولكنْ حين يَسْتشعر الناسُ، مَنْ يُحسَبُ لهم حسابٌ ومن لا يُحْسب لهم حسابٌ، نقصًا في التزام أصحاب المبادئ بمبادئهم، فإنّ إيمانَهم بالقضية كلِّها قد يتضعضع. وها أنتَ، يا والتر، تدين الإسرائيليين كما شئتَ، وتَسْتنطق آراءَهم المعادية (سرًا، كما هو حالُ صديقك!) للحرب على لبنان والفلسطينيين ولكنّكَ ما دمتَ تدعوهم إلى مؤتمرات عالمية، وما دمتَ تَرْفع من حظوظِ نيلهم الهِباتِ الأوروبيةَ، فذلك كلُّه لا يختلف كثيرًا عن بناء الجدران من حول الفلسطينيين!

غير أنّ أفعالَكَ قد تكون مفهومةً لكونك، يا والتر، قد عانيتَ في السابق من التجارب التي خُضْتَها دعمًا لفلسطين. وإنّ ما جرى لك مع الطلاب في جامعة ميشيغن يُثير تعاطفي الكبيرَ لكنْ هل تَعْلم أنّ هذه الجامعة نفسَها هي اليوم قائدةٌ لحركةٍ جامعيةٍ كبرى من أجل سحب الاستثمارات الجامعية من شركاتٍ تَدْعم «إسرائيل»؟ وهل تعلم أنّ هذه الحركة تَشْمل إلى الآن عشراتِ الجامعات الأميركية (بينها كولومبيا ويال وپرنستون وهارڤرد..) مع أنّ عمرَها ثلاثُ سنواتٍ فقط ؟ ربّما اعتبرتَ أنتَ أنّ عملَك الشجاعَ هناك وانتصارَك أنتَ وزملائك في مجلس الطلبة آنذاك قصيرا الأمد، لكنّهما استمرّا زمنًا طويلاً في قلوب الطلاب الذين استوحَوْا نموذجَكم ليصنعوا شيئًا باهرًا لفلسطين. ويُمْكنكَ، يا والتر، أن تَفْخر بأنّ هزيمتَك الشخصيةَ وهزيمةَ زملائك آنذاك في جامعة ميشيغن قد أَصبحتْ مُلْهِمًا لكثيرين آخرين حَمَلوا الأمانةَ من بعدكم، بدلاً من أن تتّخذ تلك الهزيمةَ مبرِّرًا للتخلّي عن النشاط في الجامعات أو بين أوساط الأكاديميين وللاكتفاء بالاهتمام بـ «السياسيين الأميركيين» وبـ «الضغوط السياسية على أعلى المستويات» كما تقول

ولكنْ هل تعتقد حقًا أنّ «السياسيين» النخبويين، وضِمْنهم وسائلُ الإعلام المدعومةُ من الشركات الكبرى، سيتخلَّوْن ـ ببساطة وفورًا ـ عن كلّ ما مِنْ شأنه مواجهةُ التجاوب الكبير مع الفلسطينيين المقاومين؟ إنّ نموذج جنوبي أفريقيا الذي تَسْتشهد به وتصف نجاحَه في الثمانينيات بـ «السهل» قد كان سهلاً فعلاً لأنّه سَبَقَ الترويجُ له (وسَبَقَ الترويجُ لمقاطعة دولة جنوبي أفريقيا كعنصرٍ فعّال فيه) ما يَقْرب من **ثلاثة عقود** قبل نجاحه! أنت يا زميلي شهدتَ المرحلةَ الأخيرةَ، السهلةَ فيه. وأما البداياتُ داخل الولايات المتحدة فكانت بالغةَ الصعوبة، ولاسيَّما بسبب الدعم التقليدي الأميركي للتفرقة العنصرية (وهو دعمٌ ناجمٌ عن خوف البيض من عبيدهم السابقين كما تَعْلم) إنّ الأفارقة الجنوبيين لم يقوموا بأعمال الدهلزة (اللوبي) أولَ الأمر في أوساط «السياسيين» صنّاع القرار، بل في أوساط البلدان والشعوب والجاليات التي تعاني تجاربَ مماثلةً من الاضطهاد العرقي والقومي والطبقي. ولم تلقَ قضيةُ جنوبي أفريقيا العادلةُ نجاحًا في الإعلام الأميركي السائد إلاّ بعد أن حصدتْ نجاحاتٍ متراكمةً في أوساطٍ أخرى. ولن تنجح القضيةُ الفلسطينية في حصدِ نجاحٍ مماثلٍ بالاعتماد على النخب وحدها أو على «الضغوط السياسية على أعلى المستويات،» أيًا كانت «التكتيكاتُ» التي تُرْهفها أنتَ وتَشْحذها؛ والسببُ في ذلك هو المصالحُ الإمبريالية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتعاونُ العسكري المشترك بينهما، وسيادةُ النزعة «الصهيونية المسيحية» الأصولية في الإدارة الأميركية الحالية، وجبروتُ اللوبي الإسرائيلي البالغ الثراءِ (وقد يكون هذا اللوبي هو مَنْ دَفَعَك إلى الإحباط). إذن، أرجوك أن تكفّ عن الانشغال الزائد بـ «الانطباعات» أو «الصور» السلبية التي قد تخلِّفها المقاطعةُ في نفوس النخب «في أعلى المستويات» (كما تقول)، وأن تتوقف عن الانشغال الزائد بالعواقب المحتملة للأفعال المتّقدة عاطفةً كأفعال المقاطعة (تُرى هل سألتَ نفسَكَ عن العواقب المحتملة **لعدم** فعل أيّ شيء؟!). وكن مستعدًا، كما كنتَ في الماضي، للعمل وفق مبادئك؛

---

١ ـ Andrew Jakubowicz, "Civility and Terror in Academic Life: The Israeli Academic Boycotts," **Borderlands**, vol. 2, no. 3, 2003.

٢ ـ Ilan Pappé, "The Case of Boycott," **Borderlands**, op.cit.

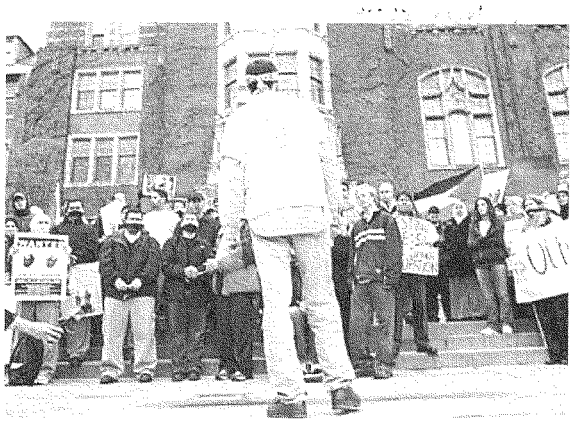

«يمكنك يا والتر أن تفخر بأنّ هريمتكم أصبحتْ ملهمًا لكثيرين طلاب جامعة ميشيغن يطالبون بسحب الاستثمارات من إسرائيل (٢٠٠٢)

فأنت قد قمتَ بأعمال كثيرة جيدة (ألن يكون الانتقالُ من التعامل مع ٢٠ أو ٣٠ أو ٥٠ شركة مؤيدةٍ للصهيونية، إلى أخرى محايدةٍ، عملاً رائعًا؟) أنت تقول إنّ ذلك يقتضي «طاقةً كبيرةً» (أو مجهوداً كبيرًا)، ولكنّه يبدو لي أنّك تمتلك طاقةً كبيرةً على كتابة الرسائل، وأنا واثقة بأنّك تستطيع توجيهَ هذه الطاقة لكتابة عشرات الرسائل إلى الشركات التي تعترض أنتَ على سياسة دعمها لإسرائيل. والحال أنّ قلّةً فحسب من هذه الشركات تؤيّد الكيانَ الصهيوني على أساس خطة واضحة؛ وأما الغالبيةُ العظمى فتستثمر هناك لأنّها تظنّ أنّ إسرائيل ستكون بوّابةَ عبورها إلى الشرق الأوسط بعد أوسلو؛ وبعضُها (مثل نستله) استسلم للضغوط الصهيونية، وهي ضغوط يمكن مواجهتُها بضغوطٍ مضادةٍ معاديةٍ للصهيونية، لا بالاستسلام والمسايرة.

لقد استشهدتَ بكلامٍ لإدوارد سعيد عن ضرورة فهم «الثقافة الغربية» إذنْ أدعوك أيضًا إلى أن تقرأ ما كتبه هذا الراحلُ الكبير عن الأشخاص الذين يَحْصرون عملَهم بديبلوماسية النخب، وبالحملاتِ القصيرةِ النفس، وبالانشغالِ الموسْوَس بتكوين «صور» و«انطباعات» تستثير إعجابَ الآخرين (الأميركيين والأوروبيين بوجهٍ خاصّ) لا مصلحةَ المقهورين. يقول سعيد، في جريدة **الحياة** ٢٠٠١/٤/٧: «هناك في الولايات المتحدة وأوروبا الكثيرُ من مشاعر التعاطف التي تتمّ تعبئتُها، إذْ لم تقمْ أبدًا حملةٌ فلسطينيةٌ منظّمةٌ لكسب مجموعات مهمة مثل الأميركيين الأفارقة والهسبانيين، وغالبيةِ الكنائس خارج الكنائس الأصولية في الجنوب الأميركي، إضافةً إلى الدوائر الأكاديمية. بل إنّ هناك في أوساط يهود أميركا أنفسهم مَنْ لا يقلّ عنا استبشاعًا لإيهود باراك وشارون، كما تجلّى في الإعلان المدفوع المثير المساند لحقوق الفلسطينيين الذي نشرته **نيويورك تايمز** حاملاً تواقيعَ مئات الحاخامات.»[1]

إنّك تدعو، أنتَ الأنثروبولوجيّ والباحث في الثقافات الشعبية، إلى «تركيز الجهود على حشد الدعم لدى السياسيين الأميركيين» وحدهم. وهذا أمرٌ مقلق حقًّا. وبصراحة، يا والتر، فإنّ هذا لا يثير في نفسي «الإعجابَ»!

في العدد القادم:

- نحو حلّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- الأمازيغية بعيون عربية.
- الجزائر بعيون مغربية.
- السياسة والشباب العربي.